الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توري (غينيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٩/١٥.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطُحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): تشكل التنمية المستدامة موضوعا رئيسيا للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وبركائزها الرئيسية الثلاث، فإنها تشكل جدول أعمال شامل بجميع متطلباته: منع نشوب الصراعات، إحلال السلام والأمن في البلدان التي مزقتها الحروب، وتقديم الجناة إلى العدالة عبر تنفيذ القانون الدولي. وبالمثل فإن مساعدة أكثر الفئات ضعفا وتمكينها، وبناء الاقتصادات التي تولي اهتماما أكبر للمسائل الاجتماعية والبيئية، والمسائل التي تستخدم التكنولوجيات الإلكترونية بصورة فعالة، وحماية حقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية وسيادة القانون، تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

ويلاحظ تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة السكان المقيمين في حدودها الإقليمية. غير أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة إلا بجعلها مكونا أصيلا في تفكير الحكومات والمجتمعات والأفراد، فضلا عن تفكير المجتمع الدولي بأسره.

وأود أن أبدأ بالحالة التي تنعدم فيها الاستدامة تماما على نطاق العالم كله في الوقت الحالي: الصراع في سوريا. فقد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تكرر القول آلاف المرات، ويجب أن يستمر تكرار ذلك دون ملل: إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول في جميع الأحوال ويجب إدانته بصورة كاملة ودون تحفظ. ومن الواضح أنه يجب تدمير الأسلحة الكيميائية على وجه الاستعجال وبطريقة يمكن التحقق منها. وعليه، فإنه يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن – وأشدد على يجب – المضي قدما والاتفاق على أحكام ملزمة قانونا لحل تلك المسألة – ويفضل أن يكون ذلك في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – في أقرب وقت ممكن.

وحتى بدون استخدام الأسلحة الكيميائية، فقد أسفرت الأعمال العسكرية والوحشية التي شهدتها سوريا عن معاناة وكارثة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها. فقد قتل أكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص، في حين ينتشر الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال نحو ٧ ملايين سوري في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وإذ نسلّم بعدم وجود حل سهل وسريع لهذه الحالة المعقدة، فإنه يجب علينا بل قصارى جهدنا للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية. وإستونيا من بين العديد من البلدان التي تولي اهتماما بالغا لمساعدة الذين أجبروا على الفرار من ديارهم وحماية أكثر فئات المجتمع ضعفا: النساء والأطفال. وأود أيضا أن أثني على العمل الجيد الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والعاملين في المجال الإنساني في سوريا، الذين يخاطرون بأرواحهم في كثير من الأحيان، والذين تمكنوا من تنظيم وتقديم المساعدة.

وتشير الأدلة التي جمعتها اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان إلى ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بشكل منهجي في سوريا. وإستونيا من بين البلدان التي انضمت إلى المبادرة السويسرية في كانون الثاني/يناير، والتي طلبت إلى مجلس الأمن إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقع المسؤولية عن الحماية على عاتق المجتمع الدولي، في حال فشل الحكومة في القيام بذلك.

وعلى النقيض من ذلك، أود أن أنتقل إلى بلد وحالة صراع أخرى، استعيد فيهما الأمل في الآونة الأخيرة. فقد مهد إجراء الانتخابات الرئاسية في مالي بطريقة سلمية وشفافة السبيل أمام التفاؤل. وفي انتظار الرئيس المنتخب الجديد العديد من المهام الهامة، بدءا بتحقيق المصالحة بين شطري البلد الجنوبي والشمالي. وأتمنى للسيد كيتا كل التوفيق والعزم الذي يحتاج إليه لإعادة بناء بلده. وبوسعي أن أؤكد لكم أن إستونيا ستظل بين الدول التي ستواصل تقديم المساعدة عند الاقتضاء.

وبوسعي القول بأن أفغانستان بلد ذو مستقبل واعد أيضا. وأرى أن تولي المسؤولية والملكية الوطنية يجعلان الشعب سيد مصيره، ويبدو أن للأفغان رغبة في اغتنام تلك الفرصة؟ ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى ذلك البلد، كي يكفل نجاح الجهود التي يبذلها الأفغان.

وإستونيا، بوصفها شريكا طويل الأمد لأفغانستان، ستظل ملتزمة بمساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية بالتدريب والتمويل بعد عام ٢٠١٤، مع استمرارها في دعم التقدم التعليمي وتمكين المرأة وسيادة القانون والرعاية الصحية.

ومن الصحيح، للأسف، أن النزاعات قد تكون مستدامة بشكل مروع، أحياناً. ولطالما شددت إستونيا على أن النزاعات التي طال أمدها حول ناغورنو كاراباخ وفي جورجيا ومولدوفا يجب ألا تغيب عن بال المجتمع الدولي. ولن يتسنى إيجاد حلول دائمة بدون أن تتوفر الإرادة لدى الأطراف المعنية كافة.

وفي كل عام، يموت أكثر من نصف مليون شخص جراء عمليات نقل الأسلحة بشكل غير مشروع أو غير مسؤول.

وتنفق أموال وموارد طائلة على الأسلحة، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب احتياجات أكثر أهمية بكثير. ونحن نعتبر اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في حزيران/يونيه، في إطار الأمم المتحدة، منعطفاً تاريخياً للمجتمع الدولي.

وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تدعم إستونيا وتسهم بقوة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المخصصة التي أنشأها مجلس الأمن. ومازلنا ندعو المزيد من الدول للتصديق على نظام روما الأساسي وتعديلاته المتعلقة بجريمة العدوان. فالعالمية مفتاح يضمن مساءلة مرتكبي أبشع الجرائم اتي تؤرق المجتمع الدولي. والمساءلة ومنع الفظائع من أولويات إستونيا بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان حالياً. ونركز في المجلس أيضاً على حقوق الأطفال والنساء ومعاناتهم غير المتناسبة خلال النزاعات المسلحة.

إن جدول أعمال التنمية المستدامة مابعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يحول الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف إنمائية مستدامة. وفي غضون ذلك، فقد علمنا أن الأهداف الإنمائية للألفية كان ينبغي أن تركز أكثر على الوصول إلى أفقر المجموعات وأكثرها تهميشاً في المجتمع. والتحدي الرئيسي في مفاوضات ما بعد ٢٠١٥ سيتمثل في وضع وإبرام اتفاق عالمي بشأن مجموعة من الأهداف الإنمائية العملية والتي يمكن قياسها، مما يبقى على الأبعاد الثلاثة للاىستدامة في صميم تلك الأهداف، مع التركيز بقوة على القضاء على الفقر. وينبغي ألا تترك تلك الأهداف أحداً خارج نطاقها وأن تكون قابلة للتطبيق والتنفيذ في كل بلد.

وفي كثير من المجتمعات، تعتبر النساء والفتيات المحركات الرئيسية للتنمية. ومنعهن من تحقيق قدراتهن من خلال التعليم وحرمانهن من فرص العمل اللائق ومن الخدمات الصحية الأساسية يعني تجاهل نصف قدرات البشرية. ومن المهم أيضاً ألا يغيب عن بالنا أن الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر قطاعات مجتمعاتنا تعرضاً للإقصاء، وكثيراً ما يواجهون صعوبات جمة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل الكريم.

إن المساعدات الإنمائية الرسمية ستظل تؤدي دوراً هاماً في التنمية المستدامة في العديد من البلدان في المستقبل، غير أنه لا يمكنها التنافس مع تدفق الاستثمارات الخاصة الدولية، ولا مع الموارد التي تعبأ داخلياً. لذلك، فإن التآزر بين الموارد التمويلية المختلفة والسياسات المحسنة والملكية الوطنية القوية أمر ضروري. ومع ذلك، فإن المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة تتمثل في السياسات الاقتصادية المسؤولة والشاملة للجميع. والاستخدام الجرئ لحلول الدوائر التكنولوجية المتكاملة الحديثة من المفاتيح الأساسية لتمكين النمو. وهي تنهض بحوكمة أفضل وتتيح الوصول إلى الخدمات العامة وإيجاد فرص العمل، إلى جانب الشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني.

وهذا يؤدي بي إلى مسألتين يهتم بهما العالم برمته، وهما أمن الفضاء الإلكتروني وحرية الإنترنت. وهما مرتبطان ارتباطاً أساسياً وغير متعارضين على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك، فإنهما يتطلبان نموذجاً لحوكمة الإنترنت يتعدد فيه أصحاب المصلحة. وحرية الرأي والتعبير، عبر الإنترنت أو بدونه، هي حجر زاوية في كل الديمقراطيات، وتشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وفي العام الماضي، أكد مجلس حقوق الإنسان على هذا المبدأ ذاته. ويسرني أن فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بمسائل الفضاء الإلكتروني أكد أن القانون الدولي أساسي في النهوض بفضاء إلكتروني مفتوح ومأمون ويمكن الوصول إليه.

وفي مكافحتنا لجرائم الفضاء الإلكتروني، لا بد من التوعية والعمل من أجل الوقاية من جانب الجميع، من مستخدمي الحواسيب الشخصية إلى الهياكل الأساسية ومن يوفرون خدمة

الانترنت. ولا يقل أهمية عن ذلك توعية القادة السياسيين والحكومات الوطنية، فجرائم الفضاء الحاسوبي قد تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للأمن الوطني والثروة الوطنية. ومع ذلك، فإن المعاهدة الأوروبية بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي لعام ٢٠٠١ برعاية مجلس أوروبا، التي أعيد تسميتها بالاتفاقية المعنية بجرائم الفضاء الحاسوبي لأن المشاركين فيها من جميع أنحاء العالم، وتعرف كذلك باتفاقية بودابست، تظل هي الصك الدولي الملزم قانوناً الوحيد الذي يتصدى لجرائم الفضاء الحاسوبي. وغني عن البيان أنه كلما زاد عدد البلدان المنضمة إلى تلك الاتفاقية، ازداد تفعيلها. ومن الغريب أن البلدان التي تعد أكبر مصادر الجرائم الحاسوبية لم تنضم إلى الاتفاقية، في حين أنها تشدد في مجالات أخرى على سيادة القانون الدولي.

لقد أدت الأمم المتحدة دوراً ريادياً في إضفاء الاستدامة على عالمنا، وستواصل أداء ذلك الدور. ومع ذلك، يمكن للحكومات، بل وعليها أن تتحمل نصيبها العادل في هذا الدور. فإستونيا، مثلاً، تفخر بمواصلة دعم مبادرات المجتمع المدني في الإسهام في التنمية المستدامة. وقد انضم نصف بلدان العالم تقريباً إلى مبادرتنا لعام ٢٠٠٨ ”هلموا بنا!“ حتى تكون بيئاتنا أنظف وكوكبنا أسعد بيئياً.

علينا بتوخي الحذر والحرص على التعامل مع أصغر التفاصيل التي تحول دون النهوض برفاهنا المشترك، في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية على السواء. فلنتحد في ذلك الجهد المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتينيللي بيروكال (تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف العظيم أن يتقدم بلدي بالتهنئة للسيد آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وله أن يثق في دعم وفد بنما غير المشروط له خلال فترة ولايته كرئيس لهذه الدورة. لا يمكننا أن نفكر في موضوع أكثر ملاءمة لهذه المناقشة الرفيعة المستوى من التركيز على ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. ويدعونا هذا الموضوع إلى أن نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق على الخطة الإنمائية الجديدة، التي سوف تستفيد منها شعوبنا وكوكبنا.

لقد شهدت السنوات ال ١٣ الماضية منذ أن حددنا الطريق لتحقيق التنمية من خلال الأهداف الإنمائية للألفية أسرع مستوى للحد من الفقر في تاريخ البشرية. وفي هذا الصدد، من دواعي سرورنا، نحن البنميين، أننا أجرينا دراسات أشارت إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بات أقل الآن بنصف بليون، وأن معدلات وفيات الرضع قد انخفضت بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة، وأن الوفيات الناجمة عن الملاريا قد انخفضت بمقدار الربع، هذا إلى جانب إنجازات

أخرى. وقدمت بنما ثلاثة تقارير وطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية. تعرض تلك التقارير التقدم الذي أحرزه بلدنا في تحسين الظروف المعيشية للسكان عن طريق وضع قضية الفقر كأولوية في جدول الأعمال الاجتماعي وتركيز مساهمة الحكومة على تحقيق أهداف واضحة وملموسة وقابلة للقياس في مجالي الحد من الفقر وسد الفجوة في انعدام المساواة. وفي هذا الصدد، أحرزنا تقدماً في مختلف المجالات. ذلك هو المجال الذي نحتاج إلى مضاعفة جهودنا فيه بغية تحقيق مستقبل أفضل للمواطنين البنميين وحتى يتسنى للجميع الاستفادة مما تحقق بنما من تحسن.

حصلت بنما في عام ٢٠١٢، إلى جانب ١٧ بلدا آخر، على جائزة بلدان أمريكا للحد من الفقر والجوع. كذلك تسلمنا مؤخراً بالنيابة عن شعب بنما جائزة تقديرية من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على بلوغ الهدف المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥، وذلك بتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف والحد من انتشار نقص التغذية بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر، مقارنة مع المستويات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، حيث تقل النسبة الآن عن خمسة في المائة. ونحن سعداء بالعمل الذي أنجزناه.

للمرة الأولى في التاريخ، أصبح لدى البشرية الأدوات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقضاء على الفقر المدقع. ويمكن لنا، من خلال خطة عمل للتنمية يتم التنسيق لها بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، القيام بعملية مجدية يمكن أن تحدث تغييرا ويستفيد منها الجميع. وقد اضطلعت الأمم المتحدة، بفضل قدراتها ونطاق عملها، بدور تيسيري يختلف عن أي منظمة أخرى، وذلك من أجل تنسيق الحوار العالمي بشأن التنمية، ولديها مسؤولية خاصة تجاه دولها عن توفير المعلومات والتفكير التحليلي والخبرة المكتسبة من الميدان.

في هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة، كما أشكره بشكل خاص على دعوته لعقد اجتماع فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يقدم لنا الآن من خلال جهوده الاستثنائية المزيد من الإيضاحات للخروج بنقاش مثمر حول المسار الأمثل الذي ينبغي لنا اتباعه. وينبغي أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على إزالة الفقر المدقع من على وجه الأرض وفي إطار زمني محدد. لقد تعلمت البلدان الكثير عن التنمية، حيث أدركنا أن التنمية غير المستدامة هي ببساطة ليست تنمية.

لم تذكر الأهداف الإنمائية للألفية شيئا عن أثر النزاع والعنف على التنمية في العالم، كما لم تتم الاشارة إلى ما تنطوي عليه المؤسسات التي تكفل حرية التعبير وسيادة القانون من أهمية وتأثير على التنمية. وترى حكومة جمهورية بنما أننا نحتاج لدمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية على نحو أكثر استدامة، وذلك لتعزيز الجهود المبذولة بناءً على القرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو ووثيقته الختامية، بما في ذلك إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

لا يزال عدم المساواة سائدا على الصعيد العالمي وهو إلى حد كبير جزء لا يتجزأ من هذه المناقشات. فلا يمثل حوالي ١,٢ بليون نسمة سوى نسبة ١ في المائة من الاستهلاك العالمي. تمكنت جمهورية بنما بنجاح من إصلاح تجارتها، وسياساتها الضريبية وشفافيتها. وبنفس الأسلوب، قمنا بمراجعة تنظيم أسواقنا المالية وإنتاجيتنا. ونتيجة لذلك، تمكنا، قدر الإمكان، من رسم طريق التنمية بنجاح. ومن الواضح أننا نواجه الآن تحديات أكبر، تختلف عن سابقاتها.

تمويل التنمية ليس أمراً سهلاً ولكن لدينا قدرات هائلة، وبدات أنماط الإنتاج تصبح أكثر استدامة وإنصافاً. وتؤيد بنما الرأي القائل بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب

أن تشكل فيها التنمية المستدامة حجر الزاوية وألا يتخلف أي أحد عن الركب.

يجب الوفاء بالوعد الأساسي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يتحول مسار التنمية الجديد من تخفيض حدة الفقر إلى إنهاء الفقر المدقع. علاوة على ذلك، يجب أن يحوز موضوع مكافحة عدم المساواة جزءا كبيرا من جدول أعمالنا الإنمائي، وينبغي أن يقاس بمستوى الإدماج الاجتماعي الناتج عن النمو الاقتصادي. ويجب أن يكون تعزيز وحماية الحقوق العالمية للإنسان جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالمثل، يجب أن ينظر للمؤسسات وسيادة القانون على أنها مساهمات تصب في مصلحة تنمية البلدان. وكذلك، فإن استدامة كوكبنا ليست أمرا بالغ الأهمية للنمو الذي تحققه شعوبنا فحسب، بل ولاستمرار الحياة فيه. وينبغي أن يكون من أولويات جدول أعمال التنمية إيجاد حلول للمشاكل البيئية العالمية. ولذلك نؤيد إدراج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يرى البنميون أنه ما لم نتمكن من خلق شراكة عالمية، فلن يتم تفعيل أي شيء مما يقال في هذه القاعة. نحن بحاجة إلى روح جديدة من المساءلة المتبادلة تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل تحقيق تلك الغاية. وما من شك في أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف تعتمد على الشراكات الاقتصادية الجديدة وعلى التمويل.

لا يمكن لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تنجح بدون دعم قوي من مجموعة العشرين ومنظمات التعاون الاقتصادي والحوكمة، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وقد منحت الجمعية العامة فرصة تاريخية لتأسيس منبر للتنمية العالمية بحضور العديد من القادة هنا، جنبا إلى جنب، حيث ينصب اهتمامهم في موضوع واحد. ونحن نعتقد أن القيادة السياسية الفاعلة التي يتمخض عنها الحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومنتداه يمكن أن توفر لنا الزخم الحاسم من أجل إحداث تغيير مشروع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبينما نتدبر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يمكننا أن نغفل عن الغرض الذي أنشئت من أجله هذه المنظمة، وهو، صون السلام العالمي، من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السكان في العالم، بدون أي تمييز.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن ندع هذه اللحظة تمر بدون أن تعرب بنما عن بالغ قلقها الذي تشاطرها فيه العديد من أعضاء الجمعية العامة بشأن الحالة الخطيرة في سوريا. ونحن ندين، بأقوى العبارات، استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سوريا. كما أن هذه الأفعال تشكل جريمة ضد الإنسانية ينبغي التحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها وفقا لقواعد القانون الدولي السارية. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياتهم لكفالة الامتثال للقانون الإنساني الدولي وتوفير الحماية الدولية لحقوق الإنسان للشعب السوري.

إننا نشعر بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف في الشرق الأوسط والتهديدات المستترة والظاهرة باستخدام الأسلحة النووية، مما يشكل تعديا على حق البلدان والشعوب في العيش بسلام على أراضيها. وأبرز واجب على منظمتنا العالمية أن تتكلم بقوة ووضوح دعما للسلام العالمي وحق البشر في مواصلة العيش على كوكبنا. وفي هذا الوقت الحاسم بالنسبة إلى الحياة والبقاء على الأرض، يجب ألاّ نعتقد أن لا شيء خطيرا يحدث، وأن الحياة سوف تستمر بعد أن تُصدر السحب الذرية المتمددة حكمها النهائي بالموت على كل أنواع الحياة على هذا الكوكب. وهناك عدد كبير من الأطراف المعنية بالشرق الأوسط التي تمتلك الطاقة النووية والقدرة على استعمال أسلحة الدمار الشامل واختبارها في حالة الصراع، بحيث لا نستطيع،

نحن المجتمعين هنا، أن نتجاهل ما يحدث هناك. وهذا الوقت ليس وقت إخفاء رؤوسنا في الرمال كالنعام، معتقدين بالتالي أن باستطاعتنا درء الخطر الذي يهددنا، وإنقاذ حياتنا. بدلا من ذلك، إنه الوقت لكي نثبت بشكل راسخ مسؤوليتنا الجماعية تجاه الدفاع عن السلام في العالم وعن الحياة نفسها.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة بلدي على علم بالطلب الذي قدمته حكومة جمهورية نيكاراغوا إلى لجنة حدود الجرف القاري، التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بتوسيع جرفها القاري إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحري. ودون الاعتراض على حق جمهورية نيكاراغوا في تقديم مثل هذا الطلب، كما يرد في الفقرة ٨ من المادة ٧٦ من الاتفاقية، تود حكومتي أن تعرب عن قلقها الشديد إزاء حقيقة أن الاحداثيات التي يتضمنها طلب نيكاراغوا تشكل تعديا لا يرقى إليه الشك على مجالنا البحري وعلى المعاهدات المبرمة بين جمهورية بنما وجيرانها، مما يؤدى إلى تراجع مساحة منطقتنا البحرية البالغة ٤٩ ٨٩٢,٥٤ من الكيلومترات المربعة.

والقلق الشديد الذي يساور بنما شعبا وحكومة ليس بدافع طلب نيكاراغوا توسيع جرفها القاري، ولكن لأنه على الرغم من أن بلدينا يرتبطان ببعضهما عن طريق الصداقة والقرب الجغرافي والإقليمي والتكامل السياسي والاقتصادي، لم تتم استشارتنا قبل تقديم الطلب، حتى يتسنى لنا النظر في كل آثاره المحتملة. وجمهورية بنما، وفقا لدستورها الوطني، تمتثل لمعايير القانون الدولي، وتعترف دائما بالاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية كسبيل لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات، مثلما ينص عليه الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد أيضا على أنه وفقا للمادة ٥٩ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإن القرارات التي تصدرها أعلى محكمة عالمية ينبغي ألاّ تفيد أو تضر أطرافا ثالثة. لذلك، تضطر حكومتي أن ترفض رفضا قاطعا محاولة جمهورية نيكاراغوا ترسيم حدودها البحرية بهذه الطريقة، نظرا لأنها تمثل انتهاكا للمعاهدات القائمة مع جمهورية بنما التي تمتثل لها بحسن نية، فضلا عن حقوقنا البحرية المشروعة التي يعترف بها المجتمع الدولي ويقرها في هذا المجال. ووفقا للقانون الدولي، سوف أتقدم بجميع الأدلة اللازمة لتصويب جهود جمهورية نيكاراغوا في هذا الصدد. ولكن، بمناسبة انعقاد الدورة الحالية، باشر مسؤولون من كلا البلدين عملية حل خلافاتنا، وآمل أن تصل قريبا إلى خاتمة سعيدة.

وأود اليوم أيضا أن أذكر مسألة ثالثة هامة جدا لبنما، وهي قضية السفينة التجارية تشونغ تشون غانغ، التي تبحر تحت علم كوريا الشمالية، وهي محتجزة في بنما منذ منتصف تموز/يوليه. إن بلدي، بوصفه دولة عضوا في هذا المنتدى الدولي، يتقيد بالقواعد واللوائح العائدة لهيئاتها الداخلية، والمادة ٤ من دستورنا تقتضي أن تمتثل بنما لقواعد القانون الدولي. وهذه الولاية هي التي تضبط جميع الأعمال التي نقوم بها كأمة. لقد كانت السفينة موضوع الكلام تنقل عتادا حربيا غير معلن من جمهورية كوبا باتجاه كوريا الشمالية. وبناء على المعلومات الاستخباراتية التي حصلنا عليها، قمنا باحتجاز السفينة قبل مرورها بالقناة للاشتباه في أن حمولتها تتضمن مخدرات. وعندما تم حجز السفينة، وجدنا كمية هائلة من الأعتدة الحربية – التي، تحديدا، وبسبب مقصدها، انتهكت بوضوح ولايات لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن – كانت مخبأة تحت ٢٠٠ طن من السكر الخام.

وامتثالا للولايات المتعلقة بهذا الموضوع، أخطرت حكومة بلدي فريقا من الخبراء ودعته إلى بنما للتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها، والتأكيد على انطباعنا الأولي، حسبما أعلن عنه المدعي العام المعني بالمخدرات الذي بدأ التحقيق في إطار قوانين جمهورية بنما. قام الفريق بتفتيش البضائع وقدّم في وقت لاحق تقريرا أوليا وفقا لقرارات مجلس الأمن. والأدلة

موجودة الآن لدى مجلس الأمن. وتود حكومة بلدي التأكيد على أهمية الاجراء الذي اتخذته، ليس كمجرد دولة عضو ولكن أيضا كتشجيع منها على احترام قرارات هذه الهيئة، والتعايش السلمي بين الأمم. ونحن نتكلم هنا عن حالة لم يسبق لها مثيل وربما فريدة من نوعها، على الأقل في قارتنا، لهذا أؤكد على أهميتها اليوم. لقد قامت بنما بواجبها كدولة عضو، حتى في مواجهة المخاطر الممكنة، والتكاليف المادية المرتفعة، والنتائج المحتملة التي تتحدد وفقا لقانون بنما حسبما ورد في قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣).

وبصفتي رئيسا لدولة ذات سيادة، لم أحضر أمام هذا المنتدى لطلب اتخاذ إجراء ضد البلدان المعنية بهذا الحادث. إن بنما تنشد وتطلب مجرد التنويه بأن سلوكنا جاء بناء على رغبتنا الشديدة في الامتثال للقواعد التي أرستها المنظمة. وسوف نحترم نتائج التحقيق، ونود التوضيح أن بنما ليس لديها أي مشكلة مع الدول المعنية بهذه المسألة، ولهذا فإن تسويتها ليست قضية ثنائية. نحن أبناء بنما قمنا بواجبنا، ويجب على الأمم المتحدة الآن أن تقوم بواجبها أيضا، عندما يكون تنفيذ القانون هو السبيل الوحيد لحل المشاكل الدولية الحساسة التي تهدد التعايش السلمي والإنساني بين شعوب العالم.

إن بنما وشعبها ينتظران بشوق مجرد التنويه بعملهما، وهو نراه سابقة هامة لنصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه. وندعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ البرامج والحلول التي تفضي إلى السلام. وتعيد بنما تأكيد موقفها التاريخي من أنه ينبغي أن نستخدم أداتي الوساطة والحوار في التصدي لجميع الصراعات الحالية في المنطقة، والبحث عن حلول تدافع عن حق الشعوب في العيش والعمل بسلام وتوفر الحماية له.

ومع اقتراب نهاية فترة رئاستي، وهذه آخر مرة أخاطب فيها الجمعية العامة، أود أن أقول إنني أشعر بالارتياح لإنجاز هذه المهمة، وأنا أترك بنما في المكان الذي تشغله الآن في العالم. إننا نخلّف وراءنا إرثا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو الاقتصادي المرتفع المستدام في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية، ونحن قد ساعدنا على تعزيز الرعاية المشتركة للأمة البنمية وبنائها. وأود أن أذكر بعض الإحصاءات الايجابية التي توضح ما حققناه من نمو ورعاية اجتماعية، والتي نشرتها كيانات دولية موثوق بها تماما. بالنسبة إلى مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٢، ووفقا للأمم المتحدة، يجري تصنيف بنما كبلد ترتفع فيه التنمية البشرية، إذ حقق متوسطا بلغ ٠,٧٨٠ مقارنة بمتوسط أمريكا اللاتينية البالغ ٠,٧٤١ وبمتوسط العالم ككل البالغ ٠,٦٩٤.

وفي بلد يبلغ عدد سكانه ٣,٦٣ ملايين نسمة، هناك ١،٨٣ مليون رجل و ١,٧٩ مليون إمرأة، بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن الأمم المتحدة. وعلى صعيد مؤشر محو الأمية، حقّقت بنما نسبة ٩٤,١ في المائة، استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ أيضا. وتستثمر بنما ٤,٦ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في النفقات العامة على الثقافة والصحة، وهو أعلى مستوى في أمريكا الوسطى، بحسب الخزانة العامّة للجمهورية. ومتوسط العمر المتوقّع في بلدي هو ٧٦,٣ سنة، استنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالتمتُّع بالحقوق السياسية، فإننا نشغل المرتبة الأولى وفقا ”لمنظمة“ فريدوم هاوس في عام ٢٠١٢. وكان ترتيب بنما التنافسي على مؤشر المحفل الاقتصادي العالمي الثامن والأربعين بين ١٤٨ بلدا مستعرَضا، وقد تمّت ترقية تقييم درجة الاستثمار على مقياس وكالة فيتش بشأن بنما من BB+ إلى BBB، ممّا يشير إلى منظور مستقر. وكان تصنيفنا في ”وكالة“ مودي BAA2، وهو منظور مستقر، وبحسب ستاندرد وبورز، ارتقينا من BB+ إلى BBB، ممّا يدل مجددا على منظور مستقر.

إنّ تقرير آخر مؤتمرت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشير إلى بنما بصفتها أحد أعلى بلدان أمريكا اللاتينية مرتبة في مجال التوصيلية البحرية. فاستنادا إلى مؤشر عام ٢٠١٣، حسَّنت بنما تقديرها من ٤٢,٣٨ إلى ٤٤,٨٨، مثل المكسيك التي قفزت من ٣٨,٨١ إلى ٤١,٨٠، بينما هبطت البرازيل من ٣٨,٥٣ إلى ٣٦,٨٨. وتقدِّر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنّ باراغواي تتصدّر نمو أمريكا اللاتينية بزيادة نسبتها ١٢,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، تليها بنما بنسبة ٧,٥ في المائة. ويقدِّر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في المنطقة لعام ٢٠١٣ كما يلي: باراغواي بنسبة ١١ في المائة وبنما بنسبة ٩ في المائة. وبالإجمال، إنّ بنما على مسار ثابت نحو التنمية الكاملة، وبدعم المجتمع الدولي سنمضي بمسؤولية في مواكبة التحديات التي ما انفكت تواجهنا، بغية تحقيق التنمية المستدامة من أجل رفاه جميع مواطنينا.

لقد كان عام ٢٠١٣ إحدى المناسبات الدولية العظيمة لبلدنا. وسيكون لنا للمرة الثانية قريبا شرف استضافة مؤتمر قمة الأمريكتين الثالث عشر، حيث سيناقش رؤساء الدول والحكومات موضوع الجماعة الأمريكية – الإيبيرية ضمن السياق العالمي الجديد المرتبط بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سنستضيف أيضاالمؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي يجسِّد الأولوية التي يوليها بلدنا لمكافحة الفساد بصفتها أحد عوامل التنمية. وفي سياق مماثل، سنواصل المضيّ قدُما بالمشاريع لإنشاء مركز إقليمي في بلدنا للمساعدة الإنسانية، وآخر تابع للأمم المتحدة ومعني بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا المشروع سيكون بمثابة مساهمة منا للمجتمع الدولي، فيما يتعلق بالأطراف الإنسانية الفاعلة ومنظومة الأمم المتحدة، وهو تعبير عن دعمنا الكامل لجهودها من أجل الفئات الأكثر عوزا.

إنني رجل متفائل. وأنا مؤمن بالذكاء البشري وبقدرة جنسنا على إدراك الأخطاء والأخطار بغية تغيير المسار وضمان بقائنا على هذا الكوكب. وعلاوة على ذلك، إنّ أمة الرجال والنساء التي أقودها تتشاطر أحلام عالم موحَّد باحترامه للحياة وبالأسلوب الذي به يقدِّر ويحب الإرث الثقافي العظيم الذي بناه جيل إثر جيل من الناس. وإنني مقتنع بأنه مهما كانت التحديات والمخاطر التي تنتظرنا كبيرة، سنعرف كيف نواكبها ونتغلب عليها بالشجاعة والذكاء. ومع ذلك، لا يسعني إلاّ أن أذكر المخاطر الكبرى التي تحيط بنا اليوم. ولن نتمكن من اجتياز المرحلة الصعبة التي تواجه البشرية إلاّ بعمل متضافر ومسؤول.

واليوم، تخضع التعددية نفسها لامتحان عسير. فنحن نواجه إحدى أكثر المراحل جدّية وحسما في تاريخ الكوكب والجنس البشري. وفي هذه المرحلة غير المسبوقة، سيتعيَّن على المنظمة أن تتخذ قرارات جدية بغية الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه شعوبنا بنتائج محددة. ولا بدّ لحكومات العالم من تركيز جهودها على الارتقاء بمستوى المناقشة بحيث يمكن الوفاء في الوقت المناسب بعقدنا الطموح مع البشرية وكوكبنا. وعدم القيام بذلك في وجه جميع القوى التدميرية الموجودة على وجه الأرض، والسماح بإطلاق العنان للمشاعر التي تقود الشعوب والأمم إلى النزاع والحرب، سيشكلان خسارة لإحدى آخر الفرص المتبقية للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرّفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واتارا (تكلم بالفرنسية): أسوة برؤساء الدول والحكومات الذين تكلموا قبلي، أود، بالنيابة عن وفد كوت ديفوار وبالأصالة عن نفسي، أن أوجّه أصدق تهانئي إلى السيد آشي على انتخابه المتميز رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. كما أود بشكل خاص أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على قيادته المنظمة والتزامه بسلام العالم وتنميته. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد له، باسم نظرائي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، امتناننا على مشاركته الشخصية في حلّ النزاعات في أفريقيا، ولا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وقبل أن أتطرق إلى موضوع مناقشة اليوم، وإذ آخذ الكلمة للمرة الثانية أمام الجمعية، أود أن أؤكد مجددا امتنان الشعب الإيفواري على جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجلنا. في الحقيقة، إنّ كوت ديفوار، بفضل ذلك الدعم القيّم، تعمل الآن بجد وقد عادت إلى مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفاه جميع الإيفواريين. فبلدي في مرحلة تعمير كامل بعد إنشاء مؤسسات موثوقة وديمقراطية في أعقاب الانتخابات الحرة والشفافة. والمصالحة الوطنية والحوار السياسي جاريان في جو من السلام. ونحن ندرك التحديات المتبقية، ولكننا على الطريق الصحيح.

إن موضوع هذه الدورة، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، يتطلب منا جميعا على المستويين الفردي والجماعي النظر في قدرتنا على مواجهة تحدي التنمية. وبينما نقترب من موعد عام ٢٠١٥ المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تنبغي الإشارة إلى أن معظم البلدان أحرزت تقدما كبيرا، ونحن نرحب بعزم جميع الحكومات على مواصلة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزامات الألفية.

وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وأن التقدم المحرز يمكن أن يحجب مختلف حقائق الواقع على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن الاتجاه الحالي يبدو أنه لا رجعة فيه على الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة للغاية. ويجب علينا أن نسعى إلى الاستفادة من النتائج الإيجابية التي تحققت في عدد من المجالات، مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية واللقاحات وتباطؤ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما يجب علينا حل قضايا الأمن الغذائي والجفاف وتوفير مياه الشرب ومكافحة الفقر، والتي لا تزال من الشواغل الرئيسية لدولنا.

وباعتمادنا للأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن تحسين الظروف المعيشية لمواطنينا ولدينا طموح جماعي لتحقيق ذلك، وبالتالي تسريع عملية تنمية بلداننا. وفيما يتعلق ببلدي، كوت ديفوار، فإن التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والذي كان قد توقف نتيجة الأزمة الاجتماعية والسياسية، اكتسب اليوم زخما جديدا بفضل الأداء السليم لاقتصادنا. وفي ظل هذا المناخ المواتي، وضعت الحكومة برنامجا طموحا لإعادة البناء، يرتكز على خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتمثل الاستثمارات الاجتماعية أولوية في هذا البرنامج. والبرنامج يخصص مبالغ كبيرة للتعليم والصحة والبنية التحتية الاجتماعية الأساسية. كما جعلت الحكومة إيجاد فرص العمل أولوية وطنية، ولا سيما خلق وظائف للشباب، وهي تهدف إلى إيجاد ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل سنويا، وهو عدد كبير بالنظر إلى حجم بلدنا.

وبينما نقيم ما تم إنجازه، يجب أن نواجه حقيقة أن العالم بحاجة إلى المزيد من التضامن لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ثم، يجب علينا اعتماد نهج شامل سيمكن بلداننا من إعداد نماذج للتنمية المستدامة تكون أكثر إنصافا وأكثر احتراما لاختلافاتنا. والقارة الأفريقية، المتخلفة عن الركب في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، يمكنها مع ذلك الاعتماد على حصة متزايدة في الاقتصاد العالمي بسبب معدل نموها. ولذلك، يؤيد بلدي وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للتوصل إلى توافق جديد في الآراء حول جيل جديد من أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

ولن نصل إلى العالم الذي نبحث عنه إلا إذا واجهنا التحدي المتمثل في إحلال السلام والأمن، فضلا عن تحدي الديمقراطية، وذلك بالعودة إلى القيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال عدد كبير جدا من الحروب والصراعاتيمزق البشرية، مما يقوض جهود التنمية في العديد من البلدان. ويجب علينا أن نضع بشكل جماعي حدا لهذا الوضع من خلال ضمان أن نخدم مصالح الشعوب حصرا، وذلك باستخدام الأدوات المتاحة لنا بالفعل. وبتجديد أسس تضامننا، سنكون قادرين على التصدي للتهديدات الجديدة، مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والقرصنة البحرية.

والهجوم العنيف بشكل نادر الذي وقع في البلد الشقيق، كينيا، مثال على ذلك وهو يذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل الجماعي ضد خطر الإرهاب. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة هذا العمل الحقير والهمجي الذي يظهر أن مكافحة الإرهاب لا تزال مستمرة وتتطلب اتباع أساليب جديدة لحفظ الأمن. وفي أوقات المعاناة الكبيرة هذه، أود، بالنيابة عن بلدي وغرب أفريقيا، الإعراب لشعب كينيا الشقيق ورئيسها عن تعاطفنا ودعمنا.

إن الحوكمة الدولية يجب أن تصبح أكثر ديمقراطية وأن تجسد بشكل متزايد التوافق العالمي في الآراء وقيم دولنا. وفي الواقع، يجب أن يكون العالم قادرا على التعرف على نفسه في مؤسساته المتعددة الأطراف من أجل التعامل بفعالية مع مخاطر هذا القرن الجديد.

ومنطقة غرب أفريقيا تدرك الخطر الذي يتهدد تنميتها وتدهور البيئة الأمنية وانتشار عوامل جديدة لعدم الاستقرار. وعليه، فإن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يفعلون بحق كل ما هو ممكن، بدعم من المجتمع الدولي، في جهود حثيثة لاستعادة السلام وصونه في منطقتنا. ولهذا السبب، رحبنا بأكبر قدر من الارتياح باستعادة السلامة الإقليمية لمالي وإجراء انتخابات رئاسية بنجاح في ذلك البلد.

والنجاح يجب ألا يخفي التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه منطقتنا. ولذلك، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى التعلم من الصراع في مالي ودعم الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي في تنفيذ سياسة أمنية متماسكة واستباقية. فالإرهاب في منطقة الساحل آخذ في الانتشار لدرجة أن مساحات بأكملها قد أصبحت خارج سلطة الدول. والخطر يتجاوز حدود القارة الأفريقية ويتطلب استجابة دولية متضافرة ترقى إلى مستوى التحديات.

وأود أن أشجع المانحين والشركاء التقليديين على تقديم دعمهم للأمم المتحدة ولدولنا في إطار هذه الاستراتيجية. ونرحب بالإعلان عن الزيارة المرتقبة للأمين العام ورئيس البنك الدولي إلى منطقة الساحل من أجل تعبئة المجتمع الدولي بأسره والمؤسسات المالية.

وإذا كنا نريد وضع حد لدائرة الأزمات السياسية والعسكرية في غرب أفريقيا، يجب أن تحصل غينيا – بيساو أيضا على دعم دولي حتى نتمكن من تعزيز عملية الانتقال الحالية الشاملة للجميع وتمكين الحكومة من تنظيم انتخابات ديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ولهذا السبب، وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية، أهيب بالمجتمع الدولي المساهمة في تمويل الانتخابات العامة في ذلك البلد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ختاما، أود أن أُذكر جمعيتنا بأنه من أجل مواجهة تحديات السلام والأمن الدوليين، يجب أن نضاعف جهودنا للوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مؤتمرات واجتماعات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة. ولا بد أن يصبح الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع، على النحو المبين في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي اعتُمد بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

يجب علينا جميعا استخلاص الدروس من أوجه القصور التي حصلت في الماضي، من أجل إعادة بناء العالم، على نحو رائع، لأنفسنا وأطفالنا وأطفال أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أويانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطُحب السيد أويانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أويانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس هومالا تاسو (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأرحب بواقع إسناد هذه المسؤولية النبيلة إلى صديق عزيز من أنتيغوا وبربودا، العضو في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكنكم التعويل على دعم بيرو القوي فيالاضطلاع بعملكم.

في البداية، أود أن أعرب عن احترامنا لشعبي المكسيك وباكستان وتضامننا معهما اللذين يعانيان نتيجة للكوارث الطبيعية. وأود أيضا أن أعرب عن الرفض والإدانة القويين من جانب حكومة وشعب بيرو للهجوم الإرهابي الذي وقع في نيروبي. ونشعر بالارتياح لنهاية هذا الهجوم البشع. ونعرب عن تضامننا الثابت مع أسر الضحايا ومع حكومة وشعب كينيا في هذا الوقت العصيب.

إن العالم يتغير، ويعاد تنظيم جدول الأعمال، وتبرز جهات فاعلة جديدة وتلوح آفاق جديدة لمستقبل البشرية. وتتأثر جميع البلدان والشعوب بهذا التحول السريع. ومع ذلك، فإننا نلاحظ بقلق أن بعض الحقائق الأساسية لم تتغير. وتتواصل الحروب، التي يجري معظمها بأشكال جديدة، وتجري في الخفاء وتجعل السكان الأبرياء يدفعون ثمنا باهظا.

فيما يتعلق بالمأساة السورية، فإننا نعرب عن تضامننا مع الشعب السوري. وتدين بيرو استخدام الأسلحة الكيميائية بوصفه أمرا غير مقبول في جميع الظروف. إنه إهانة للإنسانية وانتهاك واضح للقانون الدولي. إن الشعب السوري يستحق أن يجري التوصل إلى حل فوري للصراع الدموي الذي يدمر بلده. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المعنيةعلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي يحترم آليات تسوية المنازعات. كما ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي نفس الوقت، تتفاقم اللامساواة أكثر من أي وقت مضى. وتتسع فجوة تهميش الفقراء فيما يتعلق بمزايا التقدم والتنمية يوما بعد يوم، وتسلبهم الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا تعزيز وتجديد ودعم التزامنا العالمي بإقامة علاقات سلمية بين الشعوب والسعي إلى إيجاد

حلول ترفض استخدام القوة كوسيلة لحل مشاكلنا. وبالتالي، مما يثلج صدر بيرو بوجه خاص ويشكل مصدر فخر حقيقي لها معالجتنا نزاع ترسيم الحدود البحرية مع شيلي عبر الطرقالأكثر بناء وتعاونا، عبر التعهد المتبادل بالتقيد بالحكم الذي ستصدره محكمة العدل الدولية. وأنا على ثقة بأن هذه العملية تحول طبيعة علاقتنا بالذات إلى تعايش مفيد ودائم لمستقبل الشعوب المجاورة لنا.

وبالتالي، فإن سيادة القانون ومبادءها في إدارة الشؤون الدولية أدوات لا غنى عنها لسلوكنا بوصفنا أعضاء في مجتمع شعوب الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين لا يوجد في مجال العلاقات بين الدول، ولكنه يتجاوزها، وربما حتى يستخدمها كأدوات لمخططات غامضة. إننا نشير إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والمافيات والفساد. وتشكل كل تلك الجرائم تهديدا حقيقيا للحياة والتقدم والتنمية، وتؤثر في المقام الأول على الأكثر فقرا، مما يعني أن هذه الجرائم قد أضحت على نحو متزايد عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ولا تزال المشاكل الأساسية هي نفسها. لذلك، ترحب بيرو بالموضوع الأساسي الأكثر أهمية، الذي اخترتموه سيدي الرئيس لمناقشاتنا، والذي يتمثل في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يشكل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن بلدنا، لحسن الحظ، قد أحرز تقدما وحقق بعض أفضل معايير الإنجاز. منذ عام ٢٠٠٠، وفقا لمؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حققنا بعض الأهداف في وقت مبكر، ولا سيما في مجال مكافحة الفقر والفقر المدقع، والجوع، ووفيات الأطفال، والحصول على مياه الشرب المأمونة. في عام ٢٠٠٠، كان أكثر من نصف مواطني بيرو يعانون من الفقر بينما لا يزال اليوم ربع سكان بلدي يعانون من تلك الحالة. إن هدفنا هو تقليص عدد الذين يعانون من الفقر إلى خمس عدد سكاننا بحلول نهاية فترة ولايتي، في عام ٢٠١٦.

قمنا بإعادة رسم نموذج النمو من خلال التركيز على الشمول. في إطار تلك الجهود، تقوم الدولة بتنفيذ عدد من السياسات المتصلة والمترابطة فيما بينها. ومن الجدير التأكيد على الإجراء غير المسبوق المتعلق بتخصيص الإنفاق لأشد الناس فقرا وتعرضا للتهميش، من خلال مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان، وتدعيم ركائز التعليم للأطفال والشباب، وتعزيز المساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات الصحية، مع إيلاء اهتمام خاص للذين يعانون من أوضاع هشة.

إننا نشعر بقلق عميق جراء ملاحظة أن البيئة آخذة في التدهور، مما يؤثر على أمننا، ولا سيما أمن أكثر الفئات ضعفا. بل يحدث ذلك ونحن غير قادرين على الاتفاق بشأن تدابير لضمان تنميتنا المستدامة.

كما يجب على خطة التنمية أن تولي اهتماما خاصا بتمكين المرأة وحماية الفئات الضعيفة. وحكومتنا تولي أهمية خاصة لحقوق الشعوب الأصلية. فقد كنا أول بلد في العالم يسن القوانين بشأن التدابير التي تؤثر مباشرة على هذه الفئات وينظم الحق في التشاور المسبق بشأنها، وفقا للاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية.

وبساورنا القلق على نحو مماثل إزاء حقوق المهاجرين وفرص التنمية المتكاملة التي يسهمون فيها، مُعزِّزين الحوار فيما بين الثقافات والتبادل الاقتصادي بين بلدان المنشأ والبلدان التي تستضيفهم. وعلى ذلك المنوال، قمنا بتعزيز حرية تنقل الأشخاص، ونحن نرحب بمبادرة حكومة إسبانيا الرامية إلى تعزيز إعفاء رعايا بيرو من تأشيرة الدخول إلى الإقليم المشمول باتفاق شنغن.

وهكذا، فإننا نرحب بالالتزامات الواردة في الوثيقة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في العام الماضي. وينبغي

للعملية التي اقتُرحت في تلك المناسبة بغية وضع أهداف للتنمية المستدامة أن تتسق مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يمهد السبيل إلى تعزيز قدرة المنظمة على الإسهام في حل المشاكل الملحة ومواجهة التحديات الإنمائية.

وينبغي أن نقوم على وجه الاستعجال بتحقيق التكامل فيما بين مختلف الجهود المنفصلة. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة خطة إنمائية فريدة وشاملة. لكن لكي نفعل ذلك، يتعين علينا أن نغير المعادلة بوضع النضال من أجل المساواة ومكافحة اللامساواة في صلب جهودنا. وينبغي ألاّ نجعل من النمو هدفا في حد ذاته، بل ينبغي أن نحوله إلى أداة. ولذلك السبب، فإننا في بيرو نعتقد أن الصيغة المناسبة هي ”الإدماج من أجل النمو“. ذلك هو الاتجاه الذي تقترحه بيرو لخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

لقد حققت بيرو قفزة نوعية في اقتصادها. فنحن الآن من بين أسرع البلدان نموا. وقد ساعدت ادارة اقتصادنا على نحو مسؤول في إيجاد ٨٠٠ ٠٠٠ من فرص العمل الجديدة. ونقوم بتنويع اقتصادنا بصورة تدريجية. وتشكل الصادرات غير التقليدية ثلث مجموع صادراتنا، أي أكثر من ١١ بليون دولار اليوم، بينما تشكل صادرات الخدمات ٥ بلايين دولار. ونطور إمكاناتنا الهائلة في مجال السياحة.

لقد كان النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة استثنائيا، ولا يسعني أن أقول سوى أنه كان نتيجة لجهود جبارة، وعمل مضن، فضلا عن استمرار الديمقراطية والمثابرة. ونجحت بيرو في تفادي أسوأ آثار انعدام الاستقرار العالمي واجتذاب مستويات من تدفقات الاستثمار لم يسبق لها نظير في تاريخ بلدنا.

ومهمتنا هي تعزيز الركائز التي مكنتنا من تحقيق هذا النمو، لا سيما بتوطيد الديمقراطية، والمؤسسات، وسيادة القانون، والأمن، وبناء المواطنة، وفتح المجال أمام المشاركة.

ولدينا الوسائل لنفعل ذلك، لأننا بلد أصحاب الأعمال، و ٩٨ في المائة من شركاتنا شركات صغيرة أو متوسطة الحجم. وهي توظف ٧٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا وتسهم في ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبفضل جهودنا، تعتبر بيرو الآن بلدا من البلدان المتوسطة الدخل الناشئة، يتسم بطبقة وسطى جديدة وازدياد الاستهلاك المحلي، وهو قادر على اجتذاب الاستثمارات الطويلة الأجل للمشاريع الكبرى.

وبفضل ذلك، وبقدر ما قمنا به لتعزيز قدراتنا الوطنية، سيكون بمقدورنا أن نشجع وضع السياسات الصناعية الرامية إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نعتبر التصنيع هدفا وكنيا. ولكي نمضي قدما في ذلك الاتجاه، ستستضيف ليما في كانون الأول/ديسمبر المؤتمر العام الخامس عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وبحكم موقع بيرو المركزي على خارطة أمريكا الجنوبية وما قامت به من دور رئيسي في تاريخ أمريكا اللاتينية، فإنا بلد ينظر إلى منطقته من منظور بلد يسعى إلى توافق الآراء على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبيرو بلد يعتبر التكامل الإقليمي سبيلا فعالا لتحسين حاضر ومستقبل أمننا وتنميتنا. ونحن أبناء بيرو لدينا قناعة راسخة بأننا قادرون، بصورة منفردة، على المضي قدما بسرعة، لكن إن عملنا معا، يمكننا أن نفعل ذلك على نحو أفضل ونقطع أشواطا أكبر.

إن بيرو عضو في تحالف المحيط الهادئ، إلى جانب المكسيك وشيلي وكولومبيا. إننا نحرز التقدم معا صوب التكامل بأفق استراتيجي نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم. وفي تلك المنطقة، التي تحتضن أكثر الاقتصادات فعالية في القرن الحادي والعشرين، ننتمي أيضا للمنتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد استضفنا اجتماع قادة المنتدى في عام ٢٠٠٨، وسنستضيفه مجددا في عام ٢٠١٦.

ونحن أيضا عضو في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إذ أنهينا مؤخرا فترة ولايتنا بصفتنا الرئيس المؤقت للاتحاد. ونشارك في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد هذا العام أول مؤتمر قمة لديه مع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي. ونحافظ على جذورنا في نصف الكرة الغربي من خلال منظمة الدول الأمريكية، وعلى الصعيد دون الإقليمي، نتولى حاليا الرئاسة المؤقتة لجماعة دول الأنديز. ونعتبر تلك المنتديات كافة متكاملة. ونشارك فيها بدعوة متواصلة إلى التكامل والحوار وتوافق الآراء.

إن بيرو شريك موثوق يلتزم بالقضايا العالمية. والتزامنا بقيم الجمعية العامة ومبادئها يحثنا على الإشارة إلى ضرورة الإصلاح. ولا بد من الإصلاح لتعزيز مشروعية منظومة الأمم المتحدة، وتمثيليتها، وإخضاعها للمساءلة، وفعاليتها، من خلال تعزيز أجهزتها الرئيسية، ووكالاتها المتخصصة، ومختلف منظماتها في مجالات الأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وتتفق بيرو مع رأي عدد كبير من الدول الأعضاء بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن وزيادة أعضائه بغية تجسيد حقائق القرن الحادي والعشرين.

وتنطوي تطلعاتنا أيضا على زيادة الشفافية والمساءلة لدى فرادى الأطراف الفاعلة الاقتصادية، وتعزيز العدالة في توزيع الثروة. ومراعاة لتلك الأهداف، ستستضيف بيرو في عام ٢٠١٤ الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي عام ٢٠١٦، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر للتجارة والتنمية. وبالتالي، فإننا نأمل أن نسهم على نحو يُمكِّن من استئناف جولة الدوحة، في نطاق منظمة التجارة العالمية، بأُفُقٍ أفضل.

في بيرو، كما في الكثير من أرجاء أمريكا اللاتينية، أُنشئت الدول الجمهورية على نحو سيء، وتم تركيزها في العواصم. وبذلك كانت مشكلتها الرئيسية تكمن في عدم قدرتها التعامل مع كامل أنحاء الدولة، وربما ركزت على ثلث البلد. وكان من المستحيل بناء المواطنة، لأنه كانت هناك في واقع الأمر فئات مختلفة من أبناء بيرو: الذين يحصلون على خدمات الحكومة والذين لا يحصلون عليه.

ويجب أن توجه جهودنا إلى إنشاء دولة القرن الحادي والعشرين، دولة تخدم الجميع وليس القلة. وفي حين أن هذا ينطوي على مكون أخلاقي بارز، فإن أساسه لا يقتصر على ذلك البعد الهام. بل إن له أيضاً آثاره العملية العميقة على المجتمع عموماً. ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن الدولة التي لا تخدم سكانها جميعاً إنما تغذي عدم المساواة وتسرع وتيرتها. وطالما بقيت درجات عدم المساواة – ولن أكف عن ترديد ذلك أبداً – فإن أي سياسة ترمي إلى مكافحة الفقر لن يكون لها غير آثار نسبية.

ولهذا السبب، فإن حكومتي لا تعمل في مجال النمو الاقتصادي فحسب، بل تعمل في مجالات النمو كافة. وتاريخ بلدي شهد فترات أخرى من النمو، إلا أنه تبين أنها غير مستدامة ولا ينتفع بها سوى قلة قليلة. والنمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، وهو أداة لا غنى عنها، إلا أنه غير كاف. وشعبنا، خاصة من نسيناهم طويلاً، لا يمكن أن ينتظر النمو إلى الأبد دون أن تعمل الدولة بفعالية على توسيع دائرة المستفيدين من منافعه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا سيحرك دائرة حميدة تحقق التقدم لمواطنينا الأكثر هشاشة والتنمية لسكان متحررين من الفقر المدقع، مع توفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع، مما يهيئ الظروف لنمو اقتصادي أوسع مجالاً. ولذلك، فإننا نصر على المفهوم السياسي الجديد للنمو وإعادة التوزيع المتزامنين. وهذا ما أعنيه عندما أؤكد على ضرورة ”تضمين النمو“.

وقبل عامين، وبعد أقل من شهرين من بدء ولايتي كرئيس لبيرو، وقفت أمام الجمعية مؤكداً على التزام حكومتي بالشمول الاجتماعي. وقلت حينئذ إننا نعمل من أجل تحويل نمونا

الاقتصادي إلى تنمية وتحسين نوعية الحياة لمواطنينا. وقلت أيضاً إننا انتوينا تعزيز ديمقراطيتنا حتى يمكنها حل المشاكل وتلبية احتياجات الجميع. والبلد الذي نريده بلد مزدهر يتمتع فيه كل أبناء بيرو، نساء ورجالاً، ودون أي تمييز، بمنافع النمو بصورة كريمة وآمنة وحرة. وبعد عامين من تقلدي مهام منصبي، فإنني أعيد التأكيد على ما قلته: إن التزامنا باق كما هو بدون تغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أويانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاور ماتان رواك، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد تاور ماتان رواك، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي اليمقراطية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاور ماتان رواك، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس رواك (تكلم بالبرتغالية، النص الإنكليزي قدمه الوفد): اسمحوا لي بداية أن أدين بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في كينيا وباكستان والعراق، والتي راح ضحيتها عشرات من الأبرياء. وباسم حكومة تيمور – ليشتي، أتقدم بأحر التعازي للأسر المنكوبة في هذه الخسارة الخرقاء لأحبائهم.

إن الإرهاب نقيض لكل قيم التحضر التي نعتز بها وناضلنا من أجلها. ويجب إدانته بكل مظاهره، أياً كانت دوافعه.

هذه أول مرة أخاطب هذه الجمعية التي تضم ممثلي المجتمع الدولي بكامله. واغتنم هذه الفرصة لكي أكرر الشكر للأمم المتحدة على إسهامها في نيل شعب تيمور – ليشتي لحقه في تقرير مصيرنا. إن تجربة تيمور – ليشتي تبين القيمة العظيمة للأمم المتحدة وأهمية الحلول التفاوضية والحوار والدبلوماسية في فض النزاعات الدولية.

هذا هو العام الأول بدون وجود بعثة للأمم المتحدة في بلدنا منذ استعادة تيمور – ليشتي لاستقلالها قبل ١١ عاماً. وشراكتنا مع الأمم المتحدة طوال العقد الأخير حققت نجاحات مشهودة. وكان تطلع الشعب التيموري إلى الاستقرار والسلام حاسماً في تهيئة الظروف الجديدة، الأمر الذي سمح لمجلس الأمن بحذف تيمور – ليشتي من جدول أعماله.

والنتائج التي تحققت يتقاسمها المجتمع الدولي لما أبداه من تضامن فضلاً عن جهوده الريادية في عمليات بناء الدولة في تيمور – ليشتي، والشعب التيموري الذي أثبت نضوجه وعزمه الراسخ على العيش في سلام، الأمر الذي تجلى مراراً في الانتخابات الحرة والإقبال الكبير من جانب الناخبين على صناديق الاقتراع.

وأشكر الأمين العام بان كي – مون على الاهتمام الذي أولاه لبلدي، وتجلى ذلك مرة أخرى في زيارته لتيمور – ليشتي قبل عام، وكان هذا شرف كبير لنا.

والشعب التيموري يتولى الآن المسؤولية الكاملة عن بناء مستقبله. والبلد يواجه التحديات بآمال عريضة وتفاؤل.

ومن هذه التحديات، تركيز جهود التنمية الوطنية على تنويع الاقتصاد وتقليص اعتمادنا على النفط وتعزيز التنمية الشاملة لكل الشعب التيموري. وثمة تحد آخر يتمثل في تعزيز مؤسساتنا الوطنية، وتدعيم قدراتها التقنية وضمان مشاركة الجيل الأصغر في إدارة شؤون البلد.

وعلى الجيل الأكبر أن ينقل إلى الشباب تلك الثروة من القيم التي تبلورت خلال الكفاح من أجل التحرر، كاحترام الكرامة الإنسانية والتفاني وخدمة البلد. هذه القيم ضرورية لبناء مجتمع عادل ومنصف وبلد متحد اليوم، مثلما كان في الماضي تدعيماً لوحدة الهدف لدى الأمة. وتنمية البلد يجب ألا تقصي أي تيموري.

إن العلاقات بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة سوف تزداد قوة، مع التركيز بشكل متزايد على المساعدة في جهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب تعزيز المؤسسات.

ولا تزال جهود تحقيق التكامل الدولي المبذولة في البلد تمضي بصورة جيدة، مسترشدة بهدف الإسهام في الوصول إلى نظام دولي سلمي مستقر وقادر على تعزيز الفرص الاجتماعية والإنسانية لجميع الشعوب. ونشارك بنشاط في تطوير أشكال جديدة من الحوار بين الدول الهشة بإنشاء مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة (g7+). وتتألف هذه المجموعة التي تتشرف تيمور – ليشتي بترؤسها حاليا من ١٨ بلدا ملتزما بالعمل على إيجاد نموذج جديد للتعاون بين الدول الهشة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. وقد لقي اتفاق المعونة الجديد للمشاركة في الدول الهشة – الذي شجعت عليه الدول الهشة السبع – قبولا حسنا من جانب الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية. وتسهم المبادرات التي تقوم بها مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة والعلاقة الدينامية مع الشركاء الإنمائيين في إقامة علاقات دولية وتعاون أكثر ابتكارا وفعالية.

وقد نصّ آخر تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية على أنه لن يكون بوسع معظم البلدان أن تحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا صحيح على نحو خاص في حالة الدول الهشة والمتضررة من الصراعات. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يستخلص الدروس المستفادة من ذلك عند التخطيط للمستقبل. ولا يزال العديد من أشد السكان فقرا في العالم يتخلفون عن الركب، بما في ذلك حوالي ١,٥ مليار شخص في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعيشون في المناطق الهشة والمتضررة من الصراع. ولذلك السبب فقد بعثت البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الهشة السبع بالرسالة الهامة التالية: لا يمكن تحقيق التنمية دون إحلال السلام، كما لا يمكن إحلال السلام دون تحقيق التنمية. ونضيف بعدا آخر إلى ذلك بالقول: لا يمكن تحقيق السلام أو التنمية دون وجود مؤسسات دولة شاملة وقادرة على الاستجابة وتلبية احتياجات المواطنين.

وأقمنا – على الصعيد الإقليمي – علاقات ودية مع البلدان المجاورة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ولا سيما أستراليا وإندونيسيا – وهي أقرب جيراننا – ونحافظ على علاقات تعاون مكثف معها. وتمثل عملية المصالحة الجارية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، والعلاقات الممتازة التي طورها البلدان نموذجا لاستخلاص الدروس المفيدة وذات الأهمية خارج حدود بلدنا، وفي ما وراء منطقتنا بأسرها.

لقد قدمت تيمور – ليشتي طلبا لنيل العضوية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتمكنا من تطوير علاقات ودية مع جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة التي تقدم إسهامات هامة في تحقيق الاستقرار في منطقتنا. وبلدنا عضو في حركة عدم الانحياز، ومراقب خاص في منتدى جزر المحيط الهادئ. ونضطلع بدور نشط في العمليات المتعددة الأطراف، ونحن ملتزمون بها نظرا لأهميتها بالنسبة لتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

ويبين انتخاب تيمور – ليشتي بالإجماع لرئاسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من قبل البلدان الأعضاء في تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة انسجام بلدي وتكامله على الصعيد الدولي. وبصفتنا عضوا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فإنه يشرّفنا أن نتولى رئاسة تلك المنظمة في

الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتؤمن تيمور - ليشتي بجعل صوتها مسموعا على نحو مباشر في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة بمصلحتنا الوطنية. وفي ذلك الصدد، سنقدم طلبا للانضمام إلى عضوية رابطة الكمنولث.

وإذ نحوّل انتباهنا إلى المسائل الدولية التي يثير إلحاحها ضميرنا على وجه الخصوص، فقد شهد بلدي - مع الشعور بالقلق الشديد - تزايد العنف في سوريا. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن وضع ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية تحت رقابة الأمم المتحدة قبل تدميرها. وترفض تيمور - ليشتي استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الأحوال. ونؤيد الحوار في إطار السعي إلى الحلول التفاوضية بمشاركة الأمم المتحدة. وبوسع التفاوض وحده أن يساعد على إنقاذ الأرواح وتخفيف الخسائر الفادحة في الأرواح والاضطرابات الاجتماعية التي أدت إلى الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا.

ونحن نعلم جيدا في بلدنا تيمور - ليشتي فداحة الخسائر والصدمات التي تسببها الحرب. ونحن ملتزمون بمنع العنف بجميع أشكاله. وفي وقت سابق هذا الشهر، انضم رئيس وزرائنا، السيد كاي رالا زانانا غوسماو، إلى المبادرة الرئاسية لإنهاء العنف الجنسي في حالات الصراع، التي تدعم العمل الذي أطلقته الأمم المتحدة في هذا السياق.

وفي عالم يمر بمرحلة انتقال سريع نحو العولمة، يجب على مجلس الأمن الارتقاء بمستوى قدرته على التصدي بفعالية للأزمات، ويجب تحسين تكوينه كي يعكس حقائق القرن الحادي والعشرين بصورة أفضل. ويجب أن تمنح الدول العظمى الجديدة، بما في ذلك الهند وإندونيسيا والبرازيل، بين دول أخرى، مركز العضو الدائم في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يدرك بلدي الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة ذات الإسهامات الهامة في تحقيق الاستقرار والسلام. ومن ذلك المنطلق، تؤيد تيمور - ليشتي ترشيح نيوزيلندا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. فقد واصلت نيوزيلندا العمل معنا بنشاط من أجل توطيد السلام والأمن في تيمور - ليشتي. ونرى أنها ستساعد على تعزيز تمثيل الدول الصغيرة وأن تكون عنصرا فعالا في بناء جسور من العلاقات في إطار المجلس على حد سواء.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، احتفلت تيمور - ليشتي بالذكرى الرابعة عشرة للاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة، والذي أتاح للشعب التيموري نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال. وفي المقابل، فهناك شعوب عديدة لا تزال تتوق إلى نيل ذلك الحق بعد مضي عقود عديدة. وذلك هو الحال بالنسبة للشعب الصحراوي. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم ومستقر لمسألة الصحراء الغربية دون الإقرار الديمقراطي بإرادة ذلك الشعب.

ونثني على القرار الذي اتخذه قادة دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية باستئناف المحادثات المباشرة تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة. وتؤيد تيمور - ليشتي حق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في العيش في سلام جنبا إلى جنب في أمان وكرامة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي محادثات السلام التي بدأت بالفعل إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب في جو من الاحترام المتبادل ورفض التطرف والعنف. وندين بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة والمبادرات الأحادية الجانب التي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة.

ونحن مؤمنون بالحوار والانفتاح وشمول الجميع، بوصفها وسائل فعالة لتعزيز الثقة في العلاقات الدولية. وعليه، فإننا ندعو إلى إنهاء الحصار المفروض على جمهورية كوبا، وهو حصار لا يأخذ في الاعتبار حقائق اليوم ولا حقائق البلد أو الشعب الكوبي. وندعو أيضا الرئيس باراك أوباما إلى التصرف على نحو يتسق مع سلطاته، والإفراج عن الأربعة مواطنين الكوبيين، من مجموع خمسة كوبيين في الأصل، ظلوا

محتجزين في سجون أمريكا الشمالية على مدى أكثر من عقد من الزمان.

وأود الآن أن أتناول الحالة في غينيا – بيساو، البلد الشقيق لتيمور – ليشتي في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهي تشهد حاليا تراجعا في حدة التوترات السياسية والاجتماعية. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى عودة المؤسسات والديمقراطية إلى طبيعتهما. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الذي تولى قيادته سلفي رئيس الدولة سابقا في تيمور – ليشتي، السيد خوسيه مانويل راموس – هورتا. وقد ساعدت مبادراته على تعزيز مكانة الأمم المتحدة بين مواطني غينيا – بيساو، فضلا عن تهيئة أجواء أفضل لمزيد من الثقة والحوار في البلد.

وبالإمكان حل مشاكل غينيا – بيساو. وسوف تواصل تيمور – ليشتي دعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها الشعب الغيني والمجتمع الدولي بهدف تكثيف الحوار وتحقيق المصالحة بين أبناء شعب غينيا – بيساو، والتشجيع على إيجاد حل ديمقراطي ضمن إطار زمني مناسب.

ومن بين التحديات العالمية الخطيرة التي تواجه البشرية اليوم، أريد أن أسلط الضوء على خطورة سوء التغذية التي تترك أثرها على مئات ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. والتحدي المزدوج المتمثل في تحسين الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية على نطاق عالمي يتطلب زخما متجددا منا جميعا، بما في ذلك البلدان الشريكة في التنمية. ومن دون مبادرات منسقة جديدة واستثمارات أكبر لتعزيز تحسين الأمن الغذائي ومكافحة سوء التغذية، لن يكون ممكنا إحراز التقدم السريع والأكيد صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأهداف الجديدة قد تم تحديدها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تستوجب أن يطلقها الأمين العام بان كي – مون.

وتتابع تيمور – ليشتي باهتمام كبير عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقد تشرفت بأن تلقت وزيرة ماليتنا، الدكتورة إميليا بيريس، دعوة إلى المشاركة في الفريق الرفيع المستوى الذي صاغ اقتراح الخطة، عقب طلب من الأمين العام للأمم المتحدة.

وأثبتت تجربة الشعب التيموري الماضية وكفاح البلد من أجل التحرير لمدة ٢٤ عاما، أنه لا يتسنى لنا التوصل إلى حلول دائمة للنزاعات بين البلدان إلاّ عن طريق التسامح والحوار والاحترام المتبادل، الأمر الذي أظهرته المقاومة التيمورية على الدوام وما فتئتُ أنا أدعمه – باختصار، تعظيم كرامة الشعب.

وفي عالم تتغير التحديات بسرعة لتصبح ذات طابع معولم وتتطلب تصديات منسقة وفعالة، تصبح الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لاستقرار العلاقات الدولية. وسوف تواصل تيمور – ليشتي إظهار التزامها بالأمم المتحدة، كي تستجيب المنظمة على نحو أفضل لرغبات الدول الأعضاء وتتصدى للتحديات التي تواجهها، وتتمسك دون تردد بقيم السلام والاحترام المتبادل. وأتمنى للجمعية كل التوفيق في عملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تاور ماتان رواك، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سال (تكلم بالفرنسية): باسم الوفد السنغالي، أود أن أتمنى كل التوفيق للسفير جون وليام آشي بصفته رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

تذكّرنا الجمعية العامة، من خلال تركيز مناقشتها على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بأنه لم يتبقَ الكثير من الوقت لأجل تقييم الأهداف الإنمائية للألفية التي تحققت في نهاية المطاف. وعلى الرغم من التقدم المحرز بعد أكثر من عشر سنوات على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت التحديات الهائلة قائمة. بالنسبة إلى الحصول على الغذاء، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، بالكاد تحسنت الحياة اليومية لقرابة بليون نسمة. فالمرأة ما زالت تموت أثناء الولادة. وما فتئت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها قائمة. ولا تزال الأزمة الاقتصادية والتدهور البيئي في تفاقم. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وحازمة لتحويل طموحاتنا الجماعية إلى واقع. وبغية تحقيق التنمية المستدامة، سوف يوفر لنا مؤتمر تغير المناخ الذي يعقد في باريس عام ٢٠١٥ فرصة أخرى لنتآزر معا، عن طريق عكس الآثار السلبية لتغير المناخ على الأرض، وهي موئلنا المشترك.

إن التصدي لتحديات التنمية المستدامة وبناء المستقبل الذي نريده، بروح من مؤتمر ريو+٢٠، يتطلبان جهدا متواصلا أكثر من الجهد لمكافحة الفقر. وينبغي لنا أن نستثمر المزيد في مجال التعليم، مثلما تتوقعه منا الشراكة العالمية من أجل التعليم. ونحن بحاجة إلى تحديث الزراعة وجعل الكهرباء متاحة للجميع، وتطوير البنية التحتية لتعزيز التجارة والاستثمار. هذه هي الدعائم التي يرتكز عليها النمو والازدهار. وهذه هي بالتحديد الرؤية التي تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تعزيزها من خلال برنامجها لتطوير البنية التحتية في أفريقيا.

وكجزء من هذا البرنامج، تم تحديد وإرساء ٥١ مشروعا من المشاريع ذات الأولوية في جميع أنحاء القارة. وسوف تبلغ كلفتها على العموم مبلغ ٦٨ بليون دولار بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٠. وبصفتي رئيس اللجنة التوجيهية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يسرني توافق الآراء الذي توصل إليه شركاؤنا حول برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وهم بالتحديد مجموعة العشرين، ومجموعة الثمانية، والبرازيل، وروسيا، والهند، والصين.

وأرحب أيضا بالإشارة القوية جدا الصادرة عن مجموعة الثمانية التي انعقدت في لوف إرني خلال حزيران/يونيه بشأن الحاجة إلى تنفيذ حملة منسقة ضد التهرب من دفع الضرائب وغيرها من الممارسات الاحتيالية التي تؤثر على اقتصاداتنا. ويجب علينا الآن المضي قدما وإطلاق الآليات التي اتفقنا عليها من أجل تحسين الشفافية في المعاملات الدولية، بما في ذلك صناعة التعدين. وهذه أفضل وسيلة لدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية بهدف تمويل تنميتها.

وبالمثل، تدعو السنغال إلى إصلاح الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية، لا سيما شروط الحصول على الائتمانات والحصول على التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دعونا لا نمهد الطريق إلى المستقبل بأدوات الماضي.

وبينما لم تعد تلبي المساعدات الإنمائية الرسمية المتراجعة احتياجات أفريقيا، ينبغي أن يقودنا الاتجاه نحو إحراز التقدم إلى استكشاف آليات التمويل الابتكارية الأخرى المتاحة لبلداننا. إذ لم تعد أفريقيا منطقة تعج بالاضطرابات وحالات الطوارئ الإنسانية. لقد أصبحت أفريقيا قطبا ناشئا من أقطاب الفرص والاستثمارات لإقامة شراكات مبتكرة ذات النفع المتبادل. شغل السيد ميلانجا (جزر سليمان)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

لقد تغير العالم، وتغيرت أفريقيا أيضا. لذا دعونا نغير قيمنا ورؤانا، دعونا نغير الطريقة التي ننظر بها إلى القارة. كذلك تقوم حاجة إلى التغيير بغية إصلاح مجلس الأمن. فلا تستمد شرعية المجلس من مركزه فحسب بوصفه الضامن للنظام الأمني المشترك، بل تستمد أيضا وعلى وجه الخصوص من الصفة التمثيلية التي تقر أعماله باسم جميع الدول الأعضاء وبالنيابة عنها.

وعانت مالي، في هذا الوقت من العام الماضي، معاناة مزدوجة من انقلاب وهجوم إرهابي ذكرنا بالعصور الماضية. وشكلت مصدر قلق كبير بالنسبة لنا. وترحب السنغال، التي لاتزال تشارك بفاعلية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، باستعادة السلامة الإقليمية لمالي والشرعية الدستورية بها. ونهنئ شعب مالي وقادته السياسيين على تلك النتيجة التي تبعث على البهجة. وندعم بقوة جهود المصالحة الوطنية التي تبذلها الحكومة وفقا لروح اتفاق واغادوغو السياسي.

واليوم، بينما تدحر الجماعات المسلحة، لم ينته بشكل قاطع التهديد الإرهابي لمنطقة الساحل حتى الآن. ولن يتسنى لنا إلا من خلال العمل المستمر والمتسق والرادع بما فيه الكفاية التصدي للتحديات الأمنية الناشئة في القارة الأفريقية. وتقوم حاجة ملحة إلى تفعيل قوة الاستجابة السريعة الأفريقية، المقترح تشكيلها في قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة.

وتدعم السنغال في غينيا – بيساو الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ العملية الانتخابية بنجاح. ونحث البلدان والمؤسسات الشريكة على مواصلة دعمها للقرار النهائي لأزمة غينيا – بيساو من خلال الانتعاش الاقتصادي للبلد، والإصلاح الحاسم لقطاعي الدفاع والأمن، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويحدونا الأمل في إيلاء اهتمام مماثل لجمهورية أفريقيا الوسطى ولجمهورية الكونغو الديمقراطية في التطلعات المشروعة بغية تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ على السلامة الإقليمية. ونحن ملتزمون، في جميع أنحاء أفريقيا، بدعم احترام مبادئ الاتحاد الأفريقي ضد التغييرات غير الدستورية للحكومة، بغض النظر عن العملية المستخدمة في ذلك.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تعرب السنغال عن قلقها العميق إزاء معاناة سكان سوريا التي لا توصف. ونحث الحكومة السورية على ممارسة ضبط النفس والامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالسيطرة على ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وبتدميرها.

وتتابع السنغال، بصفتها رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. إنه عمل شجاع ومسؤول لأنه يترجم رؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. لذا ندعو إلى وقف الأعمال التي من المحتمل أن تؤثر على ذلك المنظور، لا سيما عملية إقامة المستوطنات الجارية على الأرض الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وانضمت السنغال في ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى بلدان أخرى في إطلاق حملة دولية لمكافحة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. ويعد العنف الجنسي في النزاعات عملا يتصف بالقسوة غير المحتملة بالنسبة للضحايا وأسرهم. إنه جريمة حرب وانتهاك خطير لكرامة الإنسان والضمير العالمي. وباسم إنسانيتنا المشتركة، حان الوقت للعمل من أجل منع ووقف مثل تلك الفظائع. فقد حان الوقت للعمل حتى لا يشعر الضحايا بأنهم وحدهم في معاناتهم، التي تدمر أسس المجتمع. حان الوقت للعمل حتى يجري تعقب الجناة والمتواطئين معهم في تلك الجرائم في كل مكان، ومحاكمتهم ومعاقبتهم بطريقة تتناسب مع فظائع جرائمهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا كابانغي (تكلم بالفرنسية): عندما تجتمع دول العالم معا في الجمعية العامة للنظر في المسائل الرئيسية التي تواجه البشرية، فإنه لشرف وامتياز لي أن آخذ الكلمة وأعبر عن وجهة نظر بلدي. وإذ يغمرني هذا الشعور المزدوج، نيابة عن الشعب الكونغولي أخاطب الجمعية العامة ومن خلالها المجتمع الدولي ككل.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهنئة للسيد جون آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبه. وأود أيضا أن أحيي سلفه، السيد فوك يريميتش، على طريقته المميزة التي أدار بها فترة توليه منصب الرئيس. وأود أيضا أن أقدم تحية مستحقة للأمين العام بان – كي مون على جميع مبادراته من أجل إرساء السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وعلى مشاركته الشخصية في البحث عن سبل ووسائل لتحقيق السلام والاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

إنّ جهوده جديرة بكل ثناء في ضوء حقيقة كون أعداء السلام متربِّصين دائما، وجاهزين ليضربوا أيّا كان في أيّ زمان وأيّ مكان، كما ذكَّرنا مؤخرا للأسف الاعتداء الإرهابي الذي جلب مثل هذه المأساة إلى جمهورية كينيا. فبالنيابة عن حكومة الكونغو وشعبه وبالأصالة عن نفسي، أُدين هذا العمل الخسيس. ونود أن نعرب عن تعازينا لشعب كينيا وقادتها الأشقاء وتضامننا معهم.

وإننا نرحب باختيار الرئيس لهذه المناقشة العامة موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وقد ذكر الحاجة المساوية في الأهمية إلى استخلاص الدروس من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والنظر في التحديات الإنمائية الناشئة، وإيجاد مؤشرات قابلة للقياس، واستحداث أنواع جديدة من الشراكات والإدماج بشكل أفضل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. فأهمية الموضوع المختار وملاءمة المؤشرات التي ترافقه غير قابلتين للإنكار. وتفكيرنا يجب أن يكون حتى أكثر عمقا، بينما نشهد عدة عناصر مثيرة للقلق في الأجواء الدولية.

وفي الحقيقة أنّ المجتمع الدولي، في ما يتعلق بالإعداد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، يشهد بازدياد من جانب أعضاء معيّنين عدم الامتثال للمبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، وأنانية دائمة من جانب الدول واضطرابات عنيفة في الاقتصاد العالمي. والعواقب متعددة. وهي تتفاوت من التهديدات للسلام إلى النزاعات المميتة، ومن العولمة المدفوعة بالسعي الجامح وراء الربح إلى استفحال الفقر. يأتي هذا إضافة إلى أزمة الغذاء والمجاعة والأمراض – بما فيها الأمراض المستوطنة التي اختفت ذات يوم وتعود الآن إلى الظهور – والتدمير البيئي، الذي يشكل السبب الرئيسي لتغيُّر المناخ وآثاره المؤسفة.

ولمعالجة هذه الحالة، استحدثت الجمعية العامة عدة هيئات، وإنني أرحب بإنشائها: الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة،و

لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى لتعزيز تنفيذ التوصيات والمقررات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويحدوني الأمل بأن تواكب هذه العملية تطوُّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ورائه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بغية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

إنّ البرنامج الجديد المطلوب منّا إعداده يجب أن يكون شاملا وطموحا وقادرا على مواكبة التحديات الكبرى التي تواجه البشرية، وأن يُحدِث تغييرا إيجابيا مستندا إلى مبدأ المسؤوليات المشترَكة ولكنها متباينة. وفي هذا الصدد، من المهم الاستفادة من مساهمة النساء والشباب والمجتمع المدني في إعداد الخطة وتنفيذها. كما ينبغي لنا استخلاص الدروس من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى صعيد تغيير المناخ بصفته مسألة للحل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، أود أن أستذكر أنه في إطار الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦)، تعهَّدت الدول بالتخلّي عن أنماط الاستهلاك الطويلة الأجل غير المستدامة، وب

اعتماد أساليب مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية بصفتها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر مستقبل البشرية. إنّ تغيير المناخ تهديد للبشرية وحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الشعوب الضعيفة، وبخاصة شعوب القارة الأفريقية والبلدان الجزرية. والسعي إلى الحدّ من آثاره، على كل بلد من بلداننا، مسؤولية يتعيّن علينا الاضطلاع بها بصفتها واجبا تجاه شعوبنا، وخدمة للجنس البشري وأحد أعمال التضامن الدولي.

وإدراكا لهذه الحقيقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد تنوُّع بيولوجي استثنائي، فقد سعت دائما إلى إدارة مواردها الطبيعية مع نظرة إلى المستقبل. فسياسة إدارة أنظمتنا الإيكولوجية الحرجية تهدف إلى ذلك. ومشروع غراند إنغا قد صُمِّم وفق هذه التوجُّهات. وفي الحقيقة، ينبغي أن نؤكد أنه ينبغي لهذه المشروع في نهاية المطاف أن يمكِّننا من إنتاج ما يكفي من الكهرباء لتلبية احتياجات نصف أفريقيا من الطاقة تقريبا. وستكون أيضا طاقة نظيفة ومتجددة، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة.

واليوم، يجب أن نبدأ بتمهيد السبيل لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأمل بتقديم اقتراحات أثناء هذه الدورة تجعل رغبتنا المشتركة في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة حقيقة واقعة. وينبغي لمثل هذه الاقتراحات أن تغطي برامجنا الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية. كما ينبغي لها تشجيع التعاون الدولي الواضح، وتجسيد إرادة كل دولة من دولنا بالمساهمة في السلام والأمن الدوليين.

فلا تقدُّم بدون سلام. وكل تنمية تبقى افتراضية بدون الحدّ الأدنى من شروط سلامة الأشخاص والممتلكات. وهذا غير مقبول مطلقا، لأنّ المساس بالسلام نتيجة للعدوان. وهذا هو التاريخ الحديث الحزين لبلدي.

ومن المهم أيضا تذكُّر حقائق موازية أخرى يتم تجاهلها أو إخفاؤها غالبا.

وبسبب تضامننا مع اللاجئين الروانديين بترحيبنا بهم في أراضينا، حُرم سكان الكونغو في الجزء الشرقي من البلاد من السلام الذي هو حق أساسي لجميع الأشخاص، وما برحوا يحتسبون موتاهم. وأحدث فصل من المأساة التي لا نهاية لها جرى عندما سحقت القنابل النساء والأطفال في غوما في شهر تموز/يوليه الماضي. لقد كانت حقاً مأساة لا نظير لها في التاريخ، مأساة انفطرت لها القلوب. لقد حان الوقت لنسأل أنفسنا ماذا سيتبقى من القانون الإنساني الدولي، إذا أصبح الترحيب باللاجئين في حالات الكرب، وهو عمل إنساني

بامتياز، سببا كافياً لتبرير اندلاع الحرب. وكان التفجير الأخير في غوما يستحق كل الشجب لأنه ارتُكب بينما كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصدد تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون المبرم في أديس أبابا، بما في ذلك المحادثات مع المجموعة المسلحة المسؤولة عن التفجيرات. ومع ذلك، أود أن أؤكد مجددا عزم بلدي على الامتثال لجميع الالتزامات الواردة في الاتفاق الإطاري.

ومن ذلك المنظور، اتخذت حكومتي بالفعل الإجراءات الحاسمة التالية: إنشاء آلية المتابعة الوطنية لتنفيذ التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية، الإسراع بإصلاح القطاع الأمني، لا سيما قطاعات الجيش، والشرطة والعدالة، إحراز المزيد من التقدم في مجال اللامركزية، باعتماد قوانين التنفيذ اللازمة، إصلاح إدارة المالية العامة، وإعادة تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة التي تم تنفيذها على الفور من أجل تحديد أولويات تنظيم الانتخابات البلدية المحلية، وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات المحافظين في المحافظات. تم تنظيم حوار وطني، ابتداء من ٧ أيلول/سبتمبر، بهدف السعي إلى التماسك الوطني للاستجابة على نحو أفضل لجميع التحديات التي تواجه البلاد.

بالإضافة إلى تلك الجهود التي قامت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بزوغ فجر السلام المستدام في المنطقة يتوقف على شرطين رئيسيين – إنهاء الإفلات من العقاب بجميع جوانبه، وقيام الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق الإطاري بتنفيذ التزاماتها تنفيذا جادا. لذلك، يناشد بلدي مرة أخرى على جناح السرعة المنظمة أن تتعامل مع جميع الدول الأعضاء بنفس القدر من الدقة، وأن تطلب من كل دولة أن تحترم بصرامة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أن من المستصوب شجب انتهاكات تلك المبادئ، ولكن من المحبذ جدا معاقبة الذين ينتهكون المبادئ الأفضل، لا سيما عندما تكون تلك الانتهاكات جارية ومتكررة.

لا يسعني أن اختتم ملاحظاتي من دون الإعراب عن شكري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على دورها الجوهري في الحفاظ على السلم في منطقتنا. وأشكر أيضا الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، وجميع تلك الدول التي ما برحت تقف إلى جانبنا لسنوات عديدة لضمان إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نعرب لها عن شكرنا الجزيل كونها شاركت في أحد الانجازات الخارقة ونحن نشكرهم جزيل الشكر لمشاركتهم في أحد المنجزات الكبيرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الرامية إلى كفالة إقامة عالم أفضل للجميع.

يجب أن نكون مقتنعين بأنه فضلا عن اختلافاتنا يوجد مستقبل مشترك. ويجب أن يُنظر إلى تنوعنا بوصفه مصدرا أساسيا للثروة. لقد حان الوقت بالنسبة إلينا نحن أعضاء المجتمع الدولي لإيجاد السُبل والوسائل الكفيلة بتمكين ملايين الناس ليس من العيش فحسب، بل العيش حياة كريمة في عالم يكون فيه السلام والأمن والعدالة حقيقة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر.

اصطُحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجولينا (تكلم بالفرنسية): كثيرا ما يقال أن الأشياء تأتي دائماً ثلاث مرات.

وفي الواقع، هذه المرة الثالثة التي أحظى فيها بشرف مخاطبة الجمعية بصفتي رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر. وها نحن نجتمع هنا مرة أخرى كما نفعل كل عام في الجمعية العامة. ويجتمع جميع قادة العالم بشكل منتظم ليتناقشوا وليتبادلوا تجاربهم في إطار عملية المشاورات التي تشملها مسيرة جماعية طويلة نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأرض. ولكن كل عام، يشعل فتيل نزعات جديدة ودوما متزايدة العنف والفتك، مما يتطلب أن نستجيب بقوة مماثلة. فهل نحصر أنفسنا في مجرد الكلام عن تسوية النزاع أم نتحدى أنفسنا بتحليل الأسباب الأساسية ونتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على الاستقرار في العالم؟

وإذ أشاطر من تكلموا قبلي، فإنني أهنئكم، سيدي، على الأصوات التي حصلتم عليها تأييدا لترشيحكم. ومدغشقر ستسعى جاهدة لتقدم لكم دعمها الصادق وتعاونها.

وللأسف، وخلال العقود الماضية، حينما نتكلم عن أفريقيا نشهد عموما دولا معرضة للعنف الدائم والفقدان المطرد للديمقراطية، وهي دول تندلع فيها الحروب والنزاعات والأزمات على نحو مستمر ويوجد بها انقسام أكثر من التوافق. ووفقا لما قاله السفير يريميتش الذي تولى رئاسة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، فإن البشرية تواجه أزمة وجودية، تتمثل أعراضها في عدم الاستقرار الاقتصادي وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والتدهور البيئي. وأضيف، من جانبي، أن البشرية قد تكون آخذة في أن تفقد استمرار الزخم، ولكنها لا تستسلم. نعم، إن الانباء التي توردها وسائط الاعلام كل يوم تدعو إلى القلق البالغ في جميع أرجاء العالم. وسواء كان البلد متقدم النمو أو ناشئا أو فقيرا، لا يمكن لأي قطاع من المجتمع أن يتجنب أشكال التدهور المختلفة، بما في ذلك سوء ظروف العمل والبطالة وتدني القوة الشرائية وعدم وجود أي دخل على الإطلاق وعدم الحصول على الضروريات الاساسية من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم، وإضافة إلى ذلك الفقر والحرمان والعوز. وتلك العوامل جميعا مرتع خصب للتعصب والمجابهة والنزاعات، وهي بالتالي تساعد على زيادة انعدام الأمن العالمي. وأشير في هذا الصدد على وجه الخصوص إلى الحوادث التي وقعت مؤخرا في كينيا والعراق وباكستان وسوريا، على سبيل المثال لا الحصر. ونحن نشارك أسر الضحايا مشاركة كاملة الألم والأسى.

وقبل حوالي ٨٠٠ يوم من الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، تجد مدغشقر، شأنها شأن معظم الدول الافريقية والعديد من البلدان النامية، أن من الصعوبة بمكان بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بالرغم من الجهود التي بذلها الجميع. وبالنظر لتلك الحالة، علي أن اتساءل عن نوع الإسهام الذي يمكننا، نحن قادة دولنا، أن نقدمه بشكل إنفرادي إلى ذلك المسعى الجماعي بغية إيجاد سبل لتحسين الحياة اليومية لمن أولونا ثقتهم ووضعوا مستقبلهم في أيادينا.

لقد شدد الأمين العام، في بيانه بالأمس في افتتاح الدورة الثامنة والستين، على انه في شوارع العالم وميادينه، يمارس الناس الضغط على من هم في السلطة. فهم يريدون من قادة العالم أن يستمعوا. ويريدون أن يعلموا أننا نبذل قصارى جهدنا لتأمين حياة تكفل الكرامة للجميع. والاضطرابات الشعبية التي اندلعت في سياق الربيع العربي وحركات الساخطين تدل على هذه الملاحظة وتعكس تطلعا شرعيا. وأؤيد تأييدا كاملا ملاحظات الأمين العام وأناشد الجميع التأكيد على اننا نتفهم تماما مطالب المتظاهرين.

وودت مدغشقر لو انها استفادت من ذلك الفهم حينما ثار شعب بلدنا على نظام لا يتمتع بشعبية مطالبا بتحقيق حياة أفضل ببدء تغيير حقيقي. ولكن الأمر لم يكن كذلك. وعلى العكس، واجهت مدغشقر سوء فهم وعدم مرونة من مجتمع دولي يعمل بسرعات مختلفة، ناهيك عن تطبيق نصوص متصلبة، بالرغم من انه نظر بعين العطف والاهتمام إلى انتفاضات شعبية في أماكن أخرى، وفي ظروف مماثلة للغاية.

ولذلك لا بد من بذل الجهود الآن لإنهاء المعاملة غير المتساوية للبلدان التي تمر بأزمات. ويجب أن ندرك التطلعات الشعبية والحقائق على أرض الواقع حتى لا نتخذ القرار الخاطئ. ومن المؤكد أن ما يصلح في الأماكن الأخرى يصلح أيضا في حالة مدغشقر.

إن جميع الظروف متوفرة في مدغشقر. ويوجد خطر ماثل لوقوع انفجار اجتماعي ونزاع بين الاشقاء، ولكن لحسن الطالع، خلافا لبعض البلدان التي تشهد باستمرار تجربة الاضطرابات بل والعنف المسلح، وبالرغم من جميع القيود الاقتصادية والاجتماعية وعدم تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي الذي عانت منه مدغشقر في الأعوام الأخيرة، فإن شعب مدغشقر لم يقع في مصيدة النزاع الداخلي، الذي كانت بعض الدول ستستغله.

وباعتزاز وطني كبير أعلن من هذه المنصة أن مدغشقر تمكنت من تجنب الحرب الأهلية. وتطلب ذلك تضحيات كبيرة وإنكارا للذات والتواضع، ولكننا تجاوزنا ذلك بفضل روحنا الوطنية.

وأعيد التأكيد على أنه بالرغم من خلافاتنا واختلاف وجهات نظرنا، فقد توصلنا إلى تسوية لصراعنا باستخدام جميع أساليب التفاوض المتاحة. وأود أن أشكر رسميا الشعب الملغاشي، ذلك الشعب المسالم الطامح إلى السلام والذي تحلى بشجاعة وصبر لا مثيل لهما في التسوية السلمية لأزمتنا السياسية.

والشعب الملغاشي يستحق مستقبلا أفضل. ومن الآن فصاعدا، سيكون بوسع المواطنين التعبير بحرية عن اختياراتهم لزعيم المستقبل عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، والتي بدأت الحملة الانتخابية لها بالأمس.

فمدغشقر تبدأ الآن مرحلة جديدة في تاريخها. وأود أن أشكر بحرارة جميع من قدموا لنا الدعم أثناء عملية خروج مدغشقر من أزمتها والذين ساعدونا خلال الفترة الانتقالية، وعلى وجه الخصوص، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومختلف رؤساء اللجنة الثلاثية التابعة للجماعة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وجميع الدول الصديقة دون استثناء، دون أن ننسى أولئك الذين أبدوا بالفعل استعدادهم لإرسال مراقبين دوليين للانتخابات. وفي الوقت نفسه، أود أن أجدد ندائي إلى الجمعية العامة بأكملها للانضمام إلى صفوف شركائنا.

إننا أمام مفترق طرق. والشعب يتوقع نتائج محددة وملموسة. والسؤال هو: هل لدينا الشجاعة والحكمة للتضحية بأنفسنا في سبيل رفاه شعبنا وتجنب الصراع والحرب الأهلية، لكي لا يفقد أناس أبرياء حياتهم ولكي يتوقف أولئك الموجودون في السلطة عن استخدام الأسلحة ولكي لا يلجأ أحد إلى العنف؟

وأنا، بصفتي زعيما، أدرك أن ممارسة السلطة تتطلب وعيا بإنسانيتنا وبأننا معرضون للخطأ. وتلك هي الرسالة التي تود مدغشقر نقلها كإسهام منها في هذه المناقشة العامة اليوم. فالعالم يتغير بسرعة كبيرة ويصعد جيل جديد ليحل محل الجيل القديم ومن واجب الزعماء تلبية توقعات شعوبهم وإيجاد حل يضمن رفاهها.

وفي حالتي، فقد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على الأزمة السياسية في مدغشقر والحفاظ على الوحدة الوطنية والمصالح

العليا للشعب الملغاشي. كما توصلت إلى استنتاج مفاده أنني لن أكون مرشحا في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وبهذه الملاحظة وبالعبارة الشهيرة لعالم اللاهوت والكاتب الأمريكي جيمس فريمان كلارك: ”السياسي يفكر في الانتخابات المقبلة، أما رجل الدولة فإنه يفكر في الجيل القادم“، أود أن أختتم بياني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بليز كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس بوركينا فاسو.

اصطحب السيد بليز كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بليز كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كومباوريه (تكلم بالفرنسية): تمثل الأزمات الاجتماعية والسياسية والصراعات المسلحة وتدهور النظم الإيكولوجية والأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتطرف الديني والإرهاب والجريمة العابرة للحدود ومشاكل التنمية اليوم قضايا حيوية تهيب بضمير الأفراد وتستنهض مسؤوليتهم عن بناء الحاضر والمستقبل. وأنا مؤمن بضرورة تعزيز روح المشاركة والتضامن فيما بيننا من أجل مواجهة تحديات تعزيز السلام والاستقرار والأمن وتزويد البشرية بجميع الأدوات اللازمة للتحكم في تطورها على نحو أفضل.

وقبل مواصلة كلامي، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وفضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا للطريقة الرائعة التي ترأس بها سلفه، السيد فوك يريميتش، أعمال الدورة السابعة والستين. كما أود أن أعرب مجددا للأمين العام، السيد بان كي – مون، عن احترام وتقدير حكومة بوركينا فاسو لاستعداده والتزامه القوي بالسلام والتنمية.

تنعقد الدورة الحالية في سياق دولي يتسم بصعوبات اقتصادية متواصلة وتهديدات متزايدة للسلام والأمن على نطاق عالمي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لشعب كينيا عن تعاطف وتضامن شعب بوركينا فاسو في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت مؤخرا في نيروبي.

لا تزال منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية موصومة بالأزمات المتعددة الأبعاد التي حدثت خلال العقدين الماضيين. فقد أصبحت منطقتنا دون الإقليمية، ولا سيما منطقة الساحل والصحراء، مخبأ لتجار المخدرات والإرهابيين الذين تمثل رغبتهم في زعزعة استقرار المنطقة تهديدا حقيقيا لسلام دولنا وأمنها.

وأود أن أرحب بالتحسن التدريجي للوضع في مالي منذ نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وإجراء الانتخابات الرئاسية التي تدعم النظام الدستوري الذي أعيد بناؤه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر شكري لجميع الجهات الفاعلة التي ساعدت على حل الأزمة في مالي

وأعبر لسلطات مالي وشعبها عن أحر التهانئ على نجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا. وأنا على اقتناع بأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل سيسهم في تعزيز الاستقرار في ذلك البلد وفي منطقة الساحل والصحراء برمتها. إن بوركينا فاسو مصممة على الاضطلاع بدور جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجية.

إن الحوار هو السبيل المفضل لضمان التفاهم بين الشعوب وداخلها. وعلاوة على ذلك، تدعم حكومة بوركينا فاسو تعزيز التماسك الاجتماعي، وتوسيع مجالي الحرية والحوار، والسعي معا لإيجاد حلول للصراعات. ومن ذلك المنطلق ظل بلدي يشارك منذ عقدين من الزمن في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوحدات تتكون من حوالي ٢ ٠٠٠ رجل وامرأة منتشرين في مختلف مسارح العمليات. وأشيد بجهود جميع الذين يعملون بلا كلل من أجل بناء عالم يسوده السلام والحرية.

وفيما يتجاوز حل الأزمات الاجتماعية – السياسية والعسكرية في غرب أفريقيا، تدعم بوركينا فاسو بقوة مبادرات المجتمع الدولي التي تسعى لاستعادة الاستقرار الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى والصومال والسودان.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، يؤيد بلدي البحث عن حل سياسي مقبول لدى الطرفين، ويؤكد من جديد دعمه للمبادرة المغربية لحصول منطقة الصحراء على مركز الحكم الذاتي، كبديل يتسم بالمصداقية والواقعية لحل هذا النزاع.

خارج القارة الأفريقية، تتطلب الحالة في الجمهورية العربية السورية على وجه السرعة، وضع حد فوري للأعمال العدائية، والبحث عن حلول سياسية للأزمة. ولذلك، نشجع تنفيذ الاتفاق الأمريكي – الروسي الذي جرى التوصل إليه في ١٤ أيلول/سبتمبر، والذي يهدف إلى السيطرة على مخزونات الأسلحة الكيميائية وتفكيكها.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، فإننا نرحب بإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين ونشجع بقوة مختلف الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع من أجل التوصل إلى حل عادل ومنصف، على أساس الاعتراف بدولة فلسطينية تعيش في وئام تام مع إسرائيل.

كما ينبغي الترحيب بجو الحوار والانفراج الذي يميز العلاقات بين جمهورية الصين (تايوان) وجمهورية الصين الشعبية وتشجيعه. ومن ذلك المنطلق، يجب علينا أن نرحب بجمهورية الصين (تايوان) في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونرحب أيضا بمساهمة تايوان الكبيرة في دعم تحقيق بلدان نامية مثل بوركينا فاسو للأهداف الإنمائية للألفية.

يتطلب تحقيق السلام في أفريقيا إقرار برامج تنمية اجتماعية واقتصادية ذات صلة لإرساء استجابات فعالة لحالات عدم اليقين الناجمة عن الحالة الاقتصادية الدولية ولتعزيز الثقة بين الشعب والقادة. وبوصف بوركينا فاسو بلدا صحراويا غير ساحلي يفتقر إلى موارد طبيعية كبيرة، فهو ملتزم بتنفيذ سياسات قوية في سياق استراتيجيته لدفع عجلة النمو والتنمية المستدامة، بهدف تعزيز التنمية وتحقيق تحسن كبير في نوعية حياة شعب بوركينا فاسو.

وإذ نقترب من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يثير موضوع الدورة الحالية ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ بطريقة ملائمة، مسألة العلاقة الجدلية بين التنمية والسلام والأمن. وبالتالي، فإنه يتيح لنا فرصة لتركيز تفكيرنا على رؤية جديدة من أجل تحقيق تقدم شامل، على أساس التضامن الدولي القوي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك السبب، من المهم أن نضاعف جهودنا لتنظيم المسائل البيئية على أساس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، الذي عقد في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو.

ويبدو أن تحقيق السلام والاستقرار لا يزال هدفا بعيد المنال، بالنظر إلى عدد بؤر الصراع في جميع أنحاء العالم. وتتطلب تلك الحالة منا مواصلة تعزيز العمل المتعدد الأطراف، وتطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا بصرامة، وتعزيز وسائل تعزيز تلك المثل وتنفيذ إصلاح هيئات الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن يسهم عمل الجمعية العامة خلال هذه الدورة في تحقيق الهدفين النبيلين المتعلقين بالتوصل إلى تحقيق بشرية ناجحة وموحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بليز كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال(تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد هايلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد هايلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد هايلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ديسالين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أهنئ الرئيس على انتخابه لمنصبه الرفيع المتمثل في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، التي تعقد تحت شعار: ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وأود أن أؤكد للرئيس دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع الناجح بمسؤولياته الجسيمة. وأود أيضا أن أثني على سلفه على رئاسته المقتدرة التي أبانها خلال الدورة السابقة.

اسمحوا لي أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في كينيا والتي أودت بحياة مدنيين أبرياء وأدت إلى جرح العديد منهم. كما أود أن أعرب عن تعازي القلبية لشعب وحكومة كينيا، وإلى أسر ضحايا ذلك الهجوم القاسي. ويظهر ذلك الحادث مرة أخرى حاجتنا إلى تجديد التزامنا بمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره.

إنني أخاطب الجمعية اليوم ليس باسم بلدي فحسب، بل كممثل للاتحاد الأفريقي الذي تتشرف إثيوبيا برئاسته هذا العام. وهذه صدفة سارة أن تكون إثيوبيا، التي استضافت المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية قبل ٥٠ عاماً، هي من يتولى الآن الرئاسة التناوبية لتلك المنظمة القارية الأولى في وقت تحتفل فيه بيوبيلها الذهبي. وكان من دواعي سرورنا البالغ استضافة مؤتمر القمة الخاص لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية احتفالاً بيوبيل منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في ٢٥ أيار/مايو، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أسمى آيات الامتنان لكل من أرسلوا وفوداً إلى أديس أبابا للمشاركة في هذا الاحتفال أو أرسلوا رسائل دعم وتضامن مع الاتحاد الأفريقي. ولأن فعاليات الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة ستستمر على مدار العام، نود أن نواصل الاحتفال بهذا الحدث التاريخي خلال هذه الدورة للجمعية العامة باستعراض العلاقات بين الأمم المتحدة وما كانت تسمى منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي الآن، عبر نصف القرن الأخير.

عندما وقع ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كانت معظم أفريقيا ترزح تحت نير الاستعمار, ومنذ ذلك الحين،

تحررت قارتنا من براثن الاستعمار ومظاهر الاستعباد الأخرى. ومما يثلج الصدر اليوم، أن البلدان الأفريقية تشكل واحدة من أكبر المجموعات في الجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديري لإسهام الأمم المتحدة القيم في عملية إنهاء الاستعمار. ومع ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة أنه ليس كل التحديات التي نواجهها في ذلك الكفاح قد طويت صفحتها نهائياً، ولا يمكن القول إن عملية إنهاء الاستعمار قد انتهت بكل أشكالها. ولذلك، ينبغي أن نجدد التزامنا باستكمال عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا.

ووفقاً للفصل الثامن من الميثاق، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق فعلاً مع الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى للنهوض بأهدافها الرئيسية. وخلال خمسة عقود وأكثر، فإن التعاون والشراكة بين منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد توسعت دائرته وتعمقت بشكل كبير في نطاق واسع من الجوانب والمجالات. ونحن نقر باحترام بالغ بالتعاون الكبير الذي أبدته الأمم المتحدة تجاه ما كانت تسمى منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي الآن في التصدي لتحدياتنا القارية المتعددة الأوجه. وبالرغم من ذلك، فإننا ندرك أيضاً أن الكثير من العمل ما زال ينتظرنا لمواصلة تعزيز التعاون والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في سياق الديناميات المتغيرة داخل أفريقيا وفي العالم برمته. ويحدوني أمل وطيد في أن تتيح لنا هذه المناسبة التاريخية فرصة فريدة للتفكر ملياً في تحدياتنا وأوجه قصورنا بغية تعزيز تعاوننا وشراكتنا للاستجابة على نحو أفضل للبيئة المتغيرة. وأعتقد أن علينا أن نعتمد نهجاً مرناً وإبداعياً في تطبيق الفصل الثامن من الميثاق من أجل توطيد شراكتنا والتصدي لتحدياتنا المشتركة.

إننا نحتفل باليوبيل الذهبي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في وقت بدأت تتغير فيه ببطء الصورة النمطية لأفريقيا كقارة تعاني من الفقر والمرض والصراعات. وبالرغم من المشاكل الملحة الكثيرة، قطعت أفريقيا شوطاً طويلاً بالفعل في الحد من النزاعات التي تعصف بالقارة والنهوض بالحوكمة الديمقراطية، إلى جانب مكافحة الفقر من خلال التنمية والنمو الاقتصادي المتسارعين. وفي ظل السلام والاستقرار المعززين، والنمو الاقتصادي السريع والموارد الطبيعية، والطبقة المتوسطة المتنامية، يبزغ نجم أفريقيا بقوة، الأمر الذي يجتذب الكثير من الانتباه من بقية أنحاء العالم. والقرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أفريقياً إذا ما تضافرت جهودنا للحفاظ على – أو بالأحرى تسريع – النمو الاقتصادي السريع الذي ما فتئت أفريقيا تسجله طوال العقد الأخير. ولدينا كل الأسباب الداعية للتفاؤل بأن النهضة الأفريقية باتت قاب قوسين أو أدنى. ولئن كان هذا التطور الإيجابي يشجعنا بكل تأكيد، فإننا ندرك أنه لا يمكننا تحقيق تطلعاتنا إلى أفريقيا متكاملة وتنعم بالسلام والازدهار إلا من خلال إحداث تحول هيكلي. ولذلك، فإننا سنستخدم فرصة الاحتفال باليوبيل الذهبي في وضع خطة لتحول أفريقيا يجري تنفيذها خلال السنوات الخمسين القادمة. وفي دورتنا الأخيرة، في أيار/مايو الماضي، اعتمدنا أيضاً خطتنا الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهدفها الرئيسي وضع أساس متين لتحقيق رؤيتنا في الأجلين القصير والمتوسط.

ومن المناسب حقاً أننا نقوم بوضع خطة لتحول قارتنا في وقت بدأت فيه مفاوضات حكومية دولية جادة بشأن إطار عالمي للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسرني أن الجمعية ستناقش تلك المسألة في دورتها هذه، وأثني على الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يتشارك في رئاسته رئيسا إندونيسيا وليبريا ورئيس وزراء المملكة المتحدة، على تقديم تقريره الشامل، المعنون ”شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر واقتصادات التحول من خلال التنمية المستدامة“، إلى الأمين العام. وأرجو أن يوفر

هذا التقرير معطيات قيمة لمناقشاتنا خلال هذه الدورة حول موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تهيئة الظروف“.

وأفريقيا تولى هذه المسألة أهمية فائقة، وقد شكلت لجنة رفيعة المستوى من رؤساء الدول والحكومات لبلورة موقف مشترك وتعبئة الدعم الدولي لضمان استدامة النجاحات التي تحققت في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن، ومراعاة أولوياتها الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بالكامل. وكما قال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، عن حق، فإن ما تحتاجه أفريقيا هو تحول هيكلي وليس مواءمة هيكلية. وخطة التنمية التي نحاول وضعها لأفريقيا للسنوات الخمسين القادمة تهدف إلى تحقيق ذلك الهدف الأساسي أيضاً، بغرض القضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، فنحن عازمون على الخروج بموقف أفريقي متعمق نتيجة لمبادرة الترويكا – مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصرف الأفريقي للتنمية.

وفي هذا السياق، نريد تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا وضمان الأمن الغذائي لشعوبنا. وسيكون موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٤ ”الزراعة والأمن الغذائي“ وسيعمل على النهوض بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية، الذي سيتيح لنا تأكيد التزامنا بتحويل القطاع الزراعي في أفريقيا.

ونحن مقتنعون أيضاً بحاجة أفريقيا إلى التصنيع من أجل تسريع نموها الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل وزيادة الدخل وتنويع الصادرات. ويمكن أن يتم ذلك على أساس ما لدينا من عوامل الإنتاج، مع مراعاة حاجتنا إلى زيادة القيمة المضافة والاستفادة بالصلات بين المدخلات والمخرجات. ولا نغالي إن قلنا إن القضاء على الفقر أمر مستحيل بدون التحول الهيكلي وزيادة القيمة المضافة، ولذلك، لن يكون التصنيع خياراً بل واجباً، فهو ضرورة لا يمكن تجنبها بالنسبة لأفريقيا. وأود أن أنوه هنا إلى امتناننا البالغ لكل من جعل الشراكات متاحة لنا لضمان أن تطور أفريقيا قدراتها لإنتاج طاقة حديثة ومعقولة التكلفة، والتي بغيرها سيكون تحقيق التصنيع مستحيلاً.

وفضلاً عن ذلك، نود أن نستثمر في البنى الأساسية التي تعرضت للإهمال على مدى العقود الماضية، بغية النهوض بالتجارة البينية الأفريقية وتحقيق تكامل إقليمي سريع.

ونحن أيضا ملتزمون بمضاعفة جهودنا من أجل تحسين مستوى الرفاه العام في مجتمعنا. ونرى على وجه الخصوص، أن أفريقيا يجب أن تجني ثمار طابعها الديمغرافي بالاستثمار في شعوبها. ويكتسي تعليم شبابنا والارتقاء بمهاراتهم أهمية حاسمة في استغلال رأس المال البشري بطريقة فعالة. وعليه، فإننا نأمل كثيرا في أن يتسق الإطار الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥ مع أولوياتنا واحتياجاتنا الإنمائية.

وبالتأكيد، فإننا ندرك في أفريقيا أنه لا يمكننا أن نحقق تطلعاتنا الإنمائية في ظل انعدام السلام والأمن الدائمين. ولذلك السبب، فقد كرسنا جهودا جبارة للتصدي لآفة الصراعات في قارتنا. وإنه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نلاحظ الانخفاض الحاد في عدد الصراعات في أفريقيا خلال العقد الماضي، عدا حالات قليلة جدا. ولكننا ندرك أيضا أن هناك دينامية أمنية جديدة في قارتنا، جراء تزايد الشعور بالاستياء الشعبي العام المرتبط بالمطالب التي لم يتم الوفاء بها بعد.

وفي ذلك الصدد، فقد واصل الاتحاد الأفريقي بذل الجهود الرامية إلى مساعدة مصر في التغلب على المصاعب التي تواجهها بروح من التضامن الأفريقي، خصوصا وهي دولة عضو لا يعلى على إسهامها في عملية إنهاء الاستعمار في قارتنا وفي تحقيق الوحدة الأفريقية. ويواصل الاتحاد الأفريقي أيضا تقديم كل الدعم اللازم إلى تونس من أجل ضمان نجاح عملية الانتقال السياسي فيها عبر اعتماد دستور جديد وإجراء الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، نرحب بنجاح إجراء الانتخابات في مالي على نحو مهّد الطريق لتوطيد النظام الدستوري في ذلك البلد. وفي واقع الأمر، فإن الاتحاد الأفريقي ملتزم التزاما ثابتا بمواصلة تقديم المساعدة إلى مالي تعزيزا لجهودها الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والأمن والتنمية بصورة دائمة. ونشعر بالارتياح للتقدم الكبير المحرز في الصومال من أجل تحقيق السلام في البلد. ونتشجع أيضا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية الصومال الاتحادية والإدارة المؤقتة لإقليم جوبا، لكونه يشكل معلما هاما في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. ومن المؤكد أن الاتفاق الجديد المعلن عنه في مؤتمر الاتحاد الأوروبي والصومال المعقود في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر سيعزز الزخم من أجل تعمير البلد وبناء السلام هناك.

ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة تبعث على القلق الشديد. وأود أن أكرر مرة أخرى دعوتنا للأمم المتحدة أن تقدم الدعم المتعدد الجوانب لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي ستنشر هناك لحماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام. ومن ناحية أخرى، فإن تصاعد التوتر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل أيضا تهديدات للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، والقارة بأسرها. ويتمثل الحل الدائم الوحيد في أن تنهي الحكومة والمعارضة المسلحة محادثات السلام الجارية بينهما تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأود في ذلك الصدد، أن أرحب بنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في كمبالا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك تحت رعاية رئيس الجمعية العامة.

وفيما يخص العلاقات بين السودان وجنوب السودان، فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، آلية تحقيق مخصصة للتحقق من ادعاءات كلا البلدين فيما يتعلق بتقديم الدعم للعناصر المنشقة التي تعمل ضد البلد الآخر وإيوائها. ويواصل الفريق عمله، وآمل أن تساعد نتائج التحقيق كلا البلدين على المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات التي وقّعاها، فضلا عن تطبيع العلاقات بينهما. وعلى المستوى العملي خصوصا، فإن من شأن مؤتمرات القمة التي يعقدها قادة البلدين، فضلا عن التعاون بينهما أن يقطعا شوطا طويلا في كسر حالة الجمود وحل بعض المسائل الصعبة المعلقة.

وأود أن أثير مسألة هامة ما فتئت تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في القارة. وهناك توافق قوي في الآراء عليها في أفريقيا. وقد أكدنا مرارا وتكرارا في أفريقيا التزامنا الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جميع أنحاء القارة، بما يتفق مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتدل الإجراءات الجريئة التي اتخذها الاتحاد مؤخرا على ذلك الالتزام بشكل عملي.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، فقد صدّقت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد على نظام روما الأساسي، معربة بذلك عن تأييدها لأهداف المحكمة ومبادئها الأساسية. وللأسف، فقد تركت الطريقة التي عملت بها المحكمة الجنائية الدولية انطباعا سيئا جدا في أفريقيا. فعوضا عن تعزيز العدالة والمصالحة والإسهام في إحلال السلام والاستقرار، تحولت هذه المحكمة إلى أداة سياسية تستهدف أفريقيا والأفارقة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ولذلك السبب فقد أعربت أفريقيا عن تحفظاتها الشديدة على الهيئة.

ومن المؤسف أن الطلب المتكرر الذي تقدمنا به إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن إرجاء الإجراءات القضائية المتخذة في حق الرئيس البشير لم ينظر أو يبت فيها بعد. ولم نتسلم أي رد أيضا على الطلب المتعلق بإرجاء التحقيقات

والملاحقات القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأعمال العنف التي أعقبت إجراء الانتخابات في كينيا عام ٢٠٠٨، بما يتفق مع مبدأ التكامل، بغية إفساح المجال أمام آلية وطنية للتحقيق في تلك القضايا ومحاكمتها في إطار إصلاح النظام القضائي المنصوص عليه في النظام الدستوري الجديد.

وفي ضوء التطورات المشجعة في كينيا، جراء اعتماد الدستور الجديد وإصلاح الجهاز القضائي وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بصورة ناجحة، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان دعم جهود بناء السلام وعملية تحقيق المصالحة الوطنية في البلد. والقرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا فيما يتعلق بالحالة في كينيا، غير مفيد ويؤثر سلبا على قدرة القادة الكينيين على الاضطلاع بمسؤولياتهم الدستورية. وعليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث مجلس الأمن مرة أخرى على الاستجابة لطلباتنا.

وفي عالم معولم ومتعدد الأقطاب على نحو متزايد، فإن من الواضح أنه يتعين على أفريقيا إقامة شراكات متعددة بهدف تحقيق تطلعاتها الإنمائية وتبوء المكانة التي تستحقها في الساحة الدولية. وألاحظ بارتياح كبير أن الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء قد تعمقت وشهدت توسعا في السنوات الأخيرة. وذلك هو الطريق الذي نود أن نواصل السير فيه. وأفريقيا بحاجة إلى تضامن جميع قطاعات المجتمع الدولي، ويحدونا الأمل في أن يقدم كل الدعم اللازم إلى أفريقيا بروح إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي شدد بقوة على الحالة الخاصة لأفريقيا. وينبغي أن يكون ذلك – في رأينا – الروح التي يجب بها معالجة الثغرات في تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة القصيرة جدا المتبقية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام أفريقيا الثابت إزاء هذه الهيئة العالمية – وهي منظمة عالمية يشكل بقاؤها ضرورة وجودية. ومن ذلك المنطلق ستواصل أفريقيا تعزيز تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ورئيس الاتحاد الأفريقي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هايلي ماريام ديسالين، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أقف اليوم في هذه القاعة بصفتي قائدا لأحد أصغر البلدان في العالم – الصغير بحجمه وعدد سكانه وموارده. وأقف أيضا هنا اليوم بقلب فخور وصوت قوي لأن بلدي الصغير، أنتيغوا وبربودا، قد أوجد عملاقا في المجال الجغرافي السياسي في العالم. إنه من بين أبرز الدبلوماسيين الذين مشوا في هذه القاعات الكبيرة على الإطلاق وأكثرهم إنجازا. أنتيغوا وبربودا حكومة وشعبا تتقدم بالتهاني إلى سعادة السفير جون وليم آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ونحن متأكدون كل التأكيد من أنه سيقود هذه الهيئة نحو تحقيق دورة ناجحة. كما أتقدم بالتهاني لسلفه، سعادة

السيد فوك جيريميتش، على العمل الجيد الذي قام به وعلى خدماته الدؤوبة للمجتمع الدولي.

قبل خمس سنوات بالتحديد، وقفت في هذه القاعة المهيبة، وقلت:

”إننا جميعا أعضاء في هيئة واحدة. ورفاه الأضعف ورفاه الأقوى مرتبطان بشكل لا ينفصم. إن الصناعة لا يمكنها أن تزدهر إذا عانت العمالة. والنقل لا يمكن أن يزدهر في ظل انخفاض التصنيع. ولا يمكن توفير الرفاه في إجراء واحد، ولكن من المستصوب أن نتذكر أن فائدة الواحد هي فائدة الجميع، وأن إهمال الواحد هو إهمال للجميع“.(A/64/PV.7)، الصفحة ٣٩

ومع الفجوات المتزايدة في المساواة بين الأمم، لا تزال التحديات التي تواجه البلدان النامية على مدى السنوات كبيرة. وفي محاولة لمعالجة مسألة عدم المساواة وتقليل التحديات البشرية الأساسية للغاية بحلول عام ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية. وتم وصف الأهداف الإنمائية للألفية بأنها علامة بارزة في التعاون الدولي. وبعد ١٥ سنة على تنفيذهما، كان من المتوقع على نطاق واسع أن يشكل الإعلان إلهاما للتنمية ولتحسين حياة مئات الملايين من الناس مباشرة. إنهم الناس الذين يناضلون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل الظروف المعيشية الأساسية للغاية، والذين يعانون من آثار الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والاعتلال الصحي، والتدهور البيئي.

لقد انقضى ثلاثة عشر عاما، وماذا يسعنا نحن، كمجتمع عالمي، أن نظهره من حيث النتائج الملموسة؟ بغض النظر عن العدسة التي ننظر من خلالها، ثمة خطأ مروع. ومع أقل من سنتين لحلول عام ٢٠١٥، يجب أن نسأل أنفسنا كقادة، لماذا تلك الالتزامات المتصلة بأبرز إعلان عالمي يتعلق بأكثر السكان ضعفا في العالم لم يتم الوفاء بها؟

من المهم بالنسبة إليّ أن أكون واضحا للغاية. أنا لست هنا لأعلن وفاة الأهداف الإنمائية للألفية، ولا لأدعو إلى دفنها. بدلا من ذلك، أنا لا أزال مقتنعا بأنه يمكن إعادة تركيزها، وإصلاحها، وإعادة تشكيلها، وإعادة تسميتها ضمن آلية جديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

نحن نشعر بأننا واقفون على عتبة عام ٢٠١٥، تلك اللحظة ذات الاهمية الحاسمة. إن الفترة الراهنة تشهد تطورات ملحوظة ولكنها متفاوتة في بعض المجالات الحاسمة. فما زالت هناك فجوات كبيرة، وبرزت تحديات جديدة. لذلك، علينا كقادة أن نعترف بأنه الآن أكثر من أي وقت مضى، ومن خلال عملية العولمة، يرتبط بشكل معقد الأفراد والمجتمعات من أحد أركان الأرض بالركن الآخر، ومن المحيطات والقارات، وهم أكثر ترابطا من أي وقت مضى. لذلك، يجب على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تسلّم بهذه الحقيقة وأن تسترشد بهذا الواقع.

إن المداولات المتعلقة بالتعاون والتنمية على الصعيد الدولي قبل حلول عام ٢٠١٥ توفر الفرصة لإعادة توجيه المفاهيم السابقة بشأن الازدهار والتنمية في ما بين الأمم. ونظرا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة في العالم، فإن ذلك أمر حاسم بلا منازع.

وعلينا أن نسلّم بأن الهيكل الحالي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لا توفر علاجات مرضية لمشاكلنا العالمية، التي تشمل زيادة الاحترار العالمي، والفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء في العالم، والمزيد من التدهور في النظام المالي العالمي، والأدوار المتفاوتة التي تؤديها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاستجابة للمسائل ذات الأهمية العالمية والتأثير في مجتمعاتنا ومعالجتها. ومع مراعاة بعض أوجه القصور هذه، حان الوقت الآن لتمهيد السبيل أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الشاملة والفعالة والواقعية.

وتشعر أنتيغوا وبربودا بالقلق إزاء أوجه قصور المجتمع الدولي في الوفاء بالأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل

بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في بربادوس عام ١٩٩٤.

وبالنظر إلى السنوات العشرين الماضية منذ انعقاد ذلك المؤتمر، نرى أن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي في سبيل مواجهة الظروف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي اجراءات ناقصة. ويحدوني الأمل أن يتيح مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا عام ٢٠١٤ الفرصة أمام المجتمع الدولي لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت وتحسين أوجه القصور المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيوفر المؤتمر لنا أيضا فرصة ثالثة لتحديد مجموعة من الإجراءات الملموسة، التي ستكون هناك حاجة إليها لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ومن ثم استعادة قوة الدفع التي فقدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إننا نرحب بقرار أسرة الأمم المتحدة القاضي بتسمية عام ٢٠١٤ بالعام الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتعهد أنتيغوا وبربودا إبراز مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية طوال عام ٢٠١٤ بهدف تنشيط جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا في تعزيز الشراكات التي تدعم التنمية المستدامة، استنادا إلى مبادئ الاحترام والتفاهم المتبادلين، والمساواة، والرغبة الحقيقية في أن يكون للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثر على الجميع. ولقد عمقت حكومتي جهودنا للتكامل مع اخوتنا وأخواتنا في الجماعة الكاريبية، مع التركيز التام على تنفيذ السوق الواحدة والاقتصاد الواحد للجماعة الكاريبية، فضلا عن تعميق مختلف الأطر التنظيمية على الصعيد دون الاقليمي.

إن أنتيغوا وبربودا، بوصفها عضوا في التجمع الأصغر لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، قد انضمت بشكل كامل إلى الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي وأيدته، في مسعى للبناء على التقاليد المشتركة لترتيبات التكامل دون الإقليميةفي منطقتنا، ولتوسيع مجالات السيادة المشتركة بغية البقاء وتحقيق الازدهار في نهاية المطاف. وفي نفس الوقت، حققت حكومتي المشاركة الكاملة في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما نسعى إلى زيادة تعزيز التكامل والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن الحقائق المعروفة، ولكنها تستحق التكرار، أن الدول الجزرية الصغيرة لا تسهم إلا بأقل قدر في أسباب تغير المناخ لكنها تعاني أكثر من غيرها من آثاره. وقد أعربنا، نحن الدول الجزرية الصغيرة، عن خيبة أملنا العميقة لعدم اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لحماية الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة وشعوبها وثقافاتها وأراضيها ونظمها الإيكولوجية. وتشترك جميع الدول، المتقدمة النمو والنامية في مسؤولية التخفيف من حدة تغير المناخ. بيد أنه، يجب على الدول المتقدمة النمو تحمل مسؤوليتها المعنوية، والأخلاقية والتاريخية عن انبعاث غازات الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية في الغلاف الجوي. إنها تلك الأنشطة التي وضعت الكوكب الآن الخطر وأضرت برفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

كما تقع المجتمعات النامية الضعيفة مثل بلدنا ضحية لعولمة الجريمة، لا سيما من خلال الدمار الذي تسببه المسدسات التي في حيازة عناصر إجرامية، وتهريب المخدرات الذي يستهدف أساسا الأسواق في البلدان المتقدمة، وترحيل المجرمين إلى شواطئنا. واعترافا بالصلة بين العولمة والجريمة، نحث المجتمع الدولي على توفير المزيد من الدعم للجهود التي تبذلها الدول

الجزرية الصغيرة، مثل أنتيغوا وبربودا، للتصدي لتصاعد الجريمة وتعزيز سيادة القانون في سياق مكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. كما ندعو شركائنا من البلدان المتقدمة النمو إلى الحد من ممارسة ترحيل المجرمين مرتكبي جرائم العنف إلى شواطئنا. إذ أن معظم هؤلاء المجرمين المرحلين لا صلة لهم ولا معرفة ببلداننا.

وتفخر أنتيغوا وبربودا بأنها من بين عدد متزايد من الدول التي وقعت وصدقت على معاهدة تجارة الأسلحة. وستساعد المعاهدة أنتيغوا وبربودا، من بين أمور أخرى، في تعزيز قدرتها على التصدي لآفة شكلتها التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرهما، وهو ما يرتبط مع غيرها من الجرائم العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات. وأكدنا في جميع مراحل العملية أن مثل تلك الجرائم كان لها أثر سلبي على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا. وتشدد أنتيغوا وبربودا على أهمية بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت وستواصل العمل بنشاط مع الدول الأعضاء لضمان دخولها حيز النفاذ.

ويعد انتشار الأمراض غير المعدية تهديدا آخر أمام تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل أنتيغوا وبربودا. وتصل الحالة إلى مرحلة تنذر بالخطر، إذ يسقط المئات سنويا. وبالنسبة لأنتيغوا وبربودا، لاتزال الوقاية والرعاية والعلاج من الأمراض غير المعدية تشكل تحديا. فلا تزال أمراض القلب، والسكري، والسرطان، وأمراض القلب والشرايين وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة من الأسباب الرئيسية للوفاة في منطقتنا. وأثقلت الأمراض غير المعدية كاهل نظام الرعاية الصحية لدينا واقتصادنا وسكاننا، ولهذا السبب اتبعت حكومتي نهجا أكثر استباقا أكثر من أي وقت مضى في معالجة هذه المسألة. ويظل تقديم الرعاية الصحية بدون مقابل أساسا لسكان انتيغوا وبربودا، وغالبا تساعد الحكومة المواطنين في الحصول على العلاج في الخارج عندما تعجز منشآتنا في الداخل عن توفير العلاج. وأناشد الجمعية العامة مواصلة إبقاء مسألة الأمراض غير المعدية على رأس جدول أعمالها.

وسعى بلدي الصغير النامي أنتيغوا وبربودا إلى التأكد من الالتزام بالقواعد التجارية التي وافقت عليها أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وأغتنم هذه الفرصة لأوجه مرة أخرى انتباه الجمعية العامة إلى نزاع تجاري بين بلدي والولايات المتحدة الأمريكية دام لعقد ورفع إلى نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة للنزاع لأنني أعتقد أنه قد يتسبب في الإضرار بمصداقية منظمة التجارة العالمية وتقويض فائدة نظام تسوية المنازعات بها وفائدة منظمة التجارة العالمية نفسها.

وكسبت حكومتي القضية على الصعيدين الأولي والاستئناف وحتى الآن، وبعد عقد من الزمن، لا نرى نهاية في الأفق. إنها قضية تدور بين أكبر اقتصاد في العالم وأحد أصغر الاقتصادات، وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، لم تجن المفاوضات الصبورة التي خضناها مع الولايات المتحدة الأمريكية ثمارا. لم تلغ الولايات المتحدة الأمريكية القوانين المخالفة ولا وافقت على تسوية عادلة مع أنتيغوا وبربودا، تسوية من شأنها أن تعوض عن تدمير كبير للقطاع الاقتصادي بالكامل. ونعتقد أنها ضربة قوية لمصداقية منظمة التجارة العالمية عندما يجري السماح لأكبر اقتصاد في العالم وأقوى عضو في منظمة التجارة العالمية بتجاهل الحكم الصادر عن محكمة تسوية النزاعات من دون عواقب. ولن يكتب لنظام التجارة الدولي البقاء طويلا أمام مثل هذا التحدي الكبير، ونناشد الولايات المتحدة تصحيح أخطاء الماضي، والجلوس إلى طاولة المفاوضات بمقترحات مجدية يمكن أن تؤدي بالمسألة إلى تسوية عادلة.

وعلى الرغم من أن حكومتي مارست حتى الآن الصبر الاستراتيجي، نعتزم، من خلال الآلية الوحيدة التي وفرتها

منظمة التجارة العالمية، المطالبة بالتعويض عن آلاف الوظائف الضائعة، والشركات المنهارة والخراب الشامل لثاني أكبر قطاع لاقتصادنا بعد السياحة. فثمة ما هو أكثر من الوظائف على المحك هنا. يجب أن ينظر إلى منظمة التجارة العالمية على أنها هيئة لتحقيق العدالة لأعضائها، خصوصا لواحدة من أصغر البلدان الأعضاء بها. وإذا لم يتحقق ذلك، ستذهب مصداقيتها باعتبارها الحكم في النزاعات التجارية الدولية هباءا منثورا وسيجردها ذلك من نواياها النبيلة.

إن أنتيغوا وبربودا، بوصفها جزءا من منطقة البحر الكاريبي وعضوا في أسرة الجماعة الكاريبية، تؤيد الحفاظ على سيادة كل دولة. لذا نشعر بعظيم الفخر لعلاقتنا طويلة الأمد مع جمهورية كوبا. وتدين حكومتي بأشد العبارات الممكنة أي سياسات وممارسات تمييزية أو انتقامية تهدف إلى منع كوبا من ممارسة حقها في المشاركة بحرية في شؤون نصف الكرة التابع لنا. واليوم، أود أن أؤكد مجددا إدانة حكومتي الراسخة للتطبيق الانفرادي والذي تجاوز الحدود الإقليمية للقوانين والتدابير القسرية والمخالفة للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حرية الملاحة والتجارة الدولية. لذلك تناشد أنتيغوا وبربودا الولايات المتحدة الأمريكية احترام دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتواصلة إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على جمهورية كوبا.

وتلك التدابير المرتبطة وما يتصل بها من تدابير أخرى لا تخدم أية غاية سوى تثبيط التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ورفاه شعب جمهورية كوبا.

وتؤكد أنتيغوا وبربودا موقفها والتزامها الثابتين تجاه مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتُدين أيّ عمل يتناقض مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ حماية حقوق الإنسان. لذا، إننا نُدين الأعمال الإرهابية الأخيرة في كينيا، ونعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة الرئيس أوهورو كينياتا والعائلات التي فقدت أحباءها. كما نُدين بأشد العبارات أعمال العنف في أجزاء أخرى من العالم.

وتعرب أنتيغوا وبربودا عن قلقها أيضا حيال إدراج جمهورية كوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب، التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نرفض الإعداد الأحادي الجانب للقوائم السوداء التي تتهم الدول زعما بدعم الإرهاب ورعايته، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي. ونطالب الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد لهذه الممارسة الأحادية الجانب.

وترحب أنتيغوا وبربودا بإطلاق تصميم لنُصُب تذكاري دائم تكريما لضحايا الاسترقاق وتجارة الرقيق عَبْر المحيط الأطلسي، وهذه مبادرة أطلقتها الجماعة الكاريبية. كما نتطلع إلى تشييده الكامل في الأشهر المقبلة.

لقد وقفتُ هنا قبل سنة وأكدت الحاجة إلى حوار جدّي بشأن موضوع التعويضات. وإنني اليوم فخور بأنّ أعضاء الجماعة الكاريبية في اجتماعها المنتظم الرابع والثلاثين لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عُقِد في ترينيداد وتوباغو في تموز/يوليه، قد اتفقوا على دعم تشكيل لجنة تعويضات إقليمية للبدء بالعمل التأسيسي لعملية مشاركة ومحادثة بشأن مسألة التعويضات عن الإبادة الجماعية الوطنية والاسترقاق.

ويوازي ذلك سروري بأنّ أول مؤتمر إقليمي للتعويضات قد عُقِد في سانت فنسنت وجزر غرينادين في وقت سابق من هذا الشهر، مع اقتراحات لتشكيل لجنة تعويضات إقليمية.

لذا، إنّ أنتيغوا وبربودا تعتبر المطالبة بالتعويضات عنصرا عضويا من استراتيجيتنا الإنمائية، وتعتقد أنّ إرث الاسترقاق والاستعمار في منطقة البحر الكاريبي قد أعاق بشدة خياراتنا الإنمائية. لذا، نؤكد أنه يجب توجيه التعويضات نحو إصلاح الضرر الناجم عن الاسترقاق والعنصرية.

لقد شهدنا مؤخرا عددا من القادة يعتذرون للشتات الأفريقي والشعوب الأصلية والمستعمرات السابقة عن الأخطاء والمظالم الماضية. وإنني أحيِّي هؤلاء القادة الذين أظهروا هذه الاستنارة وأشجِّع الآخرين بقوة على القيام بذلك، ومطابقة أقوالهم تماما لمكاسب ملموسة ومادية لأحفاد الأسلاف ضحايا الإبادة الجماعية والاسترقاق الوحشي.

ومع أنّ بلدي يركِّز على التنمية، فإنه مهتم بمسائل عالمية أخرى، وبخاصة ما يتعلق منها بالسلام والأمن. فالاضطرابات المتواصلة في الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا، مؤلمة. وصُوَر النساء والأطفال الذين يجري تشريدهم وقتلهم وهم أبرياء تلازم وعيي. وأنتيغوا وبربودا تقدم دعمها غير المشروط للحفاظ على دور الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في السعي إلى الاستقرار والسلام في سوريا والبلدان الأخرى المبتلاة بالنزاع.

وفي السياق نفسه، ندعو أولئك القادة إلى حماية المدنيين بأي ثمن، والتحرك بسرعة لاستنباط حلول دبلوماسية للنزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل بجدّية مع الاعتداءات المقصودة والمتعمَّدة على المدنيين، كما ينبغي للمحاكم الدولية أن تتحرك للتصرف بشكل ينسجم مع القوانين والمعايير الدولية.

إنّ الحرب، أو حتى التهديد بها، ينبغي أن يكونا مجرَّد ملاذ أخير، وأن يحظيا بالدعم الكامل من المجتمع الدولي في جميع الأوقات. فالمواصفات الأحادية الجانب لن تحل مشكلة أبدا.

ولا يمكننا أن نحقق بنجاح خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا وقف قادة العالم مكتوفي الأيدي، ينظرون إلى الدموع واليأس على وجوه العديد من الأطفال الجياع. كما لا يمكننا أن نحقق بنجاح خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا سمح قادة العالم لاعتلالات وأمراض يمكن معالجتها بسهولة أن تدمِّر سكاننا. ولا يمكننا أن نحقق بنجاح خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا جلس قادة العالم باسترخاء وسمحوا لخطوط الانقسامات الطبقية والعوائق الاجتماعية المستعصية أن تتزايد.

ولا يمكننا أن نحقق بنجاح خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا بقي قادة العالم يسمحون باختلالات النمو الاقتصادي، وبالعوائق التجارية المدمِّرة وببقاء سياسة الحماية الجمركية من البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

ولا يمكننا أن نحقق بنجاح خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا لم يتصرف قادة العالم لإنقاذ بيئتنا ووقف تلوُّث هوائنا ومحيطاتنا والتدمير العشوائي لغاباتنا وأراضينا لصالح فئة قليلة وحسب.

وحين صاغ مؤسسو الأمم المتحدة هذه المؤسسة العظيمة، لم يُنظَر إليها بصفتها مسرحا أو مستودعا للخطابات البليغة. بل اعتُبِرت مكانا لمناقشة تحدياتنا، وصقل الحلول واتخاذ الإجراءات.

لهذه الأسباب ينبغي لقادتنا المجتمعين هنا اليوم أن يسعوا إلى إعداد خطة إنمائية اجتماعية واقتصادية وبيئية أساسية ونزيهة ومستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تكون واسعة النطاق وشاملة للجميع.

وأيّ شيء دون ذلك لن يكون مقبولا، وسيشكِّل مهزلة للملايين من سكان العالم الذين من أجلهم يتعيّن علينا أن نتصرف ونعمل بكل شجاعة وحزم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ووزير خارجيتها على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ووزير خارجيتها من المنصّة.

خطاب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي وقائد قواتها العسكرية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية فيجي وقائد قواتها العسكرية.

اصطحب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي وقائد قواتها العسكرية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي وقائد قواتها العسكرية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس آش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن أعرب عن ثقتي بأنّ الجمعية ستنجز مهامها العديدة بنجاح في ظل توجيهه المقتدر والحكيم.

أود أيضاً أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس الجمعية في العام السابق، معالي السيد فوك يريميتش، وأعرب عن تقديري للفعالية التي أدار بها عمل الجمعية في الدورة السابقة.

في وقت سابق من هذا الشهر، وصلت فيجي إلى لحظة محورية في تاريخها، عندما أعلن فخامة رئيس جمهورية فيجي عن دستور الجديد للدولة. وقد أدخل هذا الدستور أول ديمقراطية حقيقية ستنعم بها فيجي منذ أن حصلنا على استقلالنا من المملكة المتحدة في عام ١٩٧٠. وبعد مرور ثلاثة وأربعين عاماً وصدور ثلاثة دساتير، لدينا الآن دستور جدير بشعب فيجي. إنه دستور يصمد أمام اختبار الديمقراطية الحقة التي تُعزز الأساس القانون والأخلاقي لمواطنة مشتركة ومتساوية من دون إنكار فردية أي شخص أو ثقافته.

إن دستور فيجي لعام ٢٠١٣ يجسد المبادئ الموجودة في صميم جميع الديمقراطيات الحرة العظيمة في العالم: ألا وهي وجود هيئة قضائية مستقلة، وقيام دولة علمانية وطائفة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية. إنها تعترف بالسكان الأصليين لفيجي وممارساتهم التي اعتادوا عليها، وتحمي حقوق أصحاب الأرض الذين غالبيتهم من السكان الأصليين وكذلك مستأجري الأرض منهم، ويطالب الموظفين الحكوميين بالمساءلة والشفافية، ويبني مؤسسات قوية ومستقلة، ويستعيض عن نظامنا الانتخابي القديم القائم على التصويت المرجح بنظام يرتكز على مبدأ صوتٌ واحد لكل شخص، وقيمة واحدة. ذلك الإنجاز التاريخي هو ذروة السبيل الذي سارت عليه فيجي في عام ٢٠٠٧ من أجل إنشاء مجتمع عصري ومستقر يمكنه أن يشكل جزءاً فخوراً ومسؤولاً من المجتمع العالمي.

لقد ناضلنا لسنوات لكي نكون دولةً تنضوي تحت نظام ينشئ طبقات مختلفة من المواطنين وفي ظل ذلك النظام كان وزن أصوات بعض الفيجيين أكبر من أصوات غيرهم. فكيف يمكننا أن نكون دولة واحدة عندما نص قانوننا الأساسي على أننا لسنا شعباً واحداً؟ فقد كان يجري من الداخل تقويض ذات الفكرة المنادية بمجتمع عادل ومتساو، وبحكومة مساءلة وبالولاء للدولة. وكان يوجد العديد جداً من الصفوة الذين اعتقدوا أن أفضل سبيل لحماية امتيازاتهم يتمثل في زرع بذور الفرقة وتقويض مؤسساتنا المستقلة. إن عزل الحكومة في عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ كان أبلغ تعبير عن ذلك الخلل.

ونتيجة لذلك، عانى عشرات الآلاف من أبناء فيجي، وقرر العديد منهم مغادرة بلدهم إلى الأبد – أي مغادرة فيجي. وكما قلت من قبل، فإن تلك إحدى أكثر الأحداث المخجلة في تاريخنا، وأني مصمم على ألا تحدث مرة أخرى أبداً. ويجب ألا نسمح أبداً بأن يكون أي مواطن، مواطناً من الدرجة الثانية أو أن يكون أقل من جاره من حيث المساواة، ويقيناً أن ذلك المبدأ الأساسي يستحق الدعم الكامل من لدُن جميع الدول التي لا تقبل أبداً أقل من ذلك لشعوبها.

لذلك قررنا إجراء تغيير من أجلِ الأفضل، أي تغيير دائم يضع الدولة على السبيل الصحيح ويمكّن فيجي في نهاية المطاف من بُلوغ إمكانيتها التي كانت لديها عندما كنا متحمسين

جداً لنيل استقلالنا. لقد كانت رحلة طويلة، وواجهنا خلالها تحديات عديدة. بيد أنه من دواعي غبطتي الكبيرة وشرفي العظيم أن أقف هنا اليوم وأقول: أنه قد تم أخيراً إعادة ضبط بوصلتنا الوطنية. وفي ظل الدستور الجديد، نتجه نحو أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في فيجي بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ونتطلع إلى مستقبلٍ مشرقٍ جداً بوصفنا أمة واحدة.

وفي كل شهرٍ يمر، نعمل على بناء أسس ديمقراطيتنا البرلمانية الجديدة. وبخلاف الماضي، نبني نظاماً موثوقاً وعادلاً تستهدي به تلك العملية. حتى الآن تم تسجيل أربعة أحزاب سياسية في ظل القوانين الجديدة التي أرست الشفافية والمساءلة، وقد سجل للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٤. زهاء ٥٤٠ ٠٠٠ شخص من أبناء فيجي من مجموع ما يقدر بـ ٦٢٠ ٠٠٠ شخص ممن لهم الحق في التصويت.

إن العديد من الديمقراطيات الحديثة والمستقرة، شهدت فترات مضطربة. والبعض منها شهد عقوداً من عدم الاستقرار وإراقة الدماء بينما البعض الآخر كانت لديه لحظة محددة واحدة. لقد غيرت تلك الأحداث مجرى التاريخ. فقد حولوا بلدانهم من معاقل لحكم النخبة والاضطهاد إلى دول تسودها الحرية والمساواة والديمقراطية الحقة. والولايات المتحدة شهدت معركة بانكر هيل والحرب الأهلية. وفرنسا شهدت حادثة اقتحام سجن الباستيل والثورة الفرنسية. واستراليا شهدت معركة سور يوريكا، وبريطانيا لديها تاريخ دموي إبان كفاحها من أجل إقامة ملكية دستورية. ونحن أبناء فيجي كان لدينا نصيبنا من الاضطراب.

ومن المؤسف، ومما خيب أملنا كثيراً، أن بعضا من اقدم أصدقائنا لم يثقوا بنا. فقد تخلوا عنا وآثروا معاقبتنا بالجزاءات. وقد سعينا إلى التماس مساعدتهم وتفهمهم، غير أنهم أداروا لنا ظهورهم. لقد اختاروا تأييد شكل من الديمقراطية والحكم والعدالة في فيجي ما كان لهم قط أن يقبلوه لأنفسهم. ونأمل أن يروا الآن أننا صدقنا كلمتنا. فعلى مر الزمن جميع الأمم تناضل للتغلب على تحدياتها الفريدة وتصويب أخطاء التاريخ ولكي تكون جديرة بالمبادئ التي تأسست عليها. ونحن في فيجي لسنا مختلفين عن غيرنا. فقد حملتنا عزلتنا على السعي إلى إقامة علاقات جديدة أثبتت جدواها. أما الآن، فإن موقفنا في العالم لم يكن قط أقوى عما هو عليه.

ثمة مبدأٌ رئيسي اهتدت به التنمية السياسية والسياسة الخارجية في فيجي وهو مبدأ مترسخ بشدة في ميثاق الأمم المتحدة مفاده أننا مصممون على تقرير مصيرنا بأنفسنا بوصفنا دولة ذات سيادة. وفي الوقت نفسه نقر بضرورة التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف دعم استدامة السلم العالمي، والعدالة الأساسية، والكرامة واحترام الجميع. انطلاقاً من روح التعاون تلك التي تلهمنا لتجاوز المصالح الضيقة والتواصل مع الآخرين لمساعدتهم. تلك الروح توجب علينا أن نكون مخلصين للمُثل والأهداف والقيم والمبادئ المشتركة. إنها ما برحت مشاعل تهتدي بها ونحن نشق طريقنا في هذه الألفية.

إن الموضوع الذي طرحه الرئيس لكي تهتدي به المناقشة العامة في هذه الدورة الثامنة والستين وهو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل!“ موضوع مناسب للغاية في المنعطف الذي تقف عنده الأمم المتحدة. وفي خضم تزايد الفقر والتخلف وخلال حقبة شهدت تراكما للثروات وتقدما تكنولوجيا غير مسبوقين، ما انفك يتسع الخلاف الذي يفرق بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة في العالم. لذلك يجب أن لا يتحول تركيزنا عن إحدى حتميات عصرنا، ألا وهي: المساواة بين الدول، كبيرها وصغيرها، وهي مسألة أساسية لأهمية ومصداقية هذه المنظمة العالمية بل حتى لبقائها.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالتشجيع لما أحرز من تقدم حتى الآن في الجمعية العامة نحو سرعة إطلاق آليات المتابعة

المتفق عليها في مؤتمر ريو +٢٠ في عام ٢٠١٢. وطيلة هذا العام ما فتئت مجموعة الـ ٧٧ والصين تشددان على ضرورة أن تعمل خارطة الطريق نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على سد فجوات التنفيذ في الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تجعل استئصال شأفة الفقر الهدف الرئيسي لها. ولا بد للخطة الإنمائية الجديدة من أن تكون عالمية وقابلة للتطبيق وهامة لجميع الدول الأعضاء. أود أيضاً أن أشدد على وجوب تركيز الخطة الإنمائية الجديدة على التنمية الاقتصادية التي تدعم الشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية.

يمكن أن تتحقق على أفضل نحو رغبتنا المشتركة من أجل خطة إنمائية عالمية تحولية بعد عام ٢٠١٥ من خلال الجهود الجماعية وزيادة الشراكة العالمية. ولا بد لهذه الجهود من أن تجعل التنمية ورفاه الشعوب في صميمها.

وإذا قطع المجتمع الدولي والحكومات الوطنية التزاما جديا بجدول أعمال للتحول على الصعد الثقافية والمؤسسية والمعيارية، من المحتمل أن تحقق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحولا نموذجيا في الظروف العالمية.

ويتجلى التزام فيجي بان تكون مواطنا عالميا صالحا في انخراطنا المستمر مع الأمم المتحدة والوكالات والأمانات المرتبطة بها. وقام قرارنا بتولي مسؤولية رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين لعام ٢٠١٣ على كون فيجي تتمسك بحقوقها باعتبارها عضوا على قدم المساواة في الأمم المتحدة وبالتالي علينا أيضا أن نضطلع بجميع المسؤوليات الواجبة المتوقعة منا في إطار الأسرة الكبيرة للأمم.

ولا يزال ثابتا التزام فيجي نحو حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومصدر اعتزاز كبير لدولة بمثل حجمنا أن تتمكن من تقديم إسهام ذي مغزى وكبير. وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، استجبنا دائما لنداء الأمم المتحدة من أجل الخدمة، بما في ذلك في أصعب الظروف في جميع أرجاء العالم. ومع اننا ندرك تماما ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر، فان ثقة فيجي بحفظة السلام التابعين لها دفعتنا إلى المساهمة بقوات في الجولان السوري هذا العام لمساعدة الأمم المتحدة في وقت احتياجها. وتشكل خدمة القوات الفيجية لسنوات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في لبنان والعراق وسيناء، مصدر قوة تحمله قواتنا معها إلى تلك المهمة. كما أن فيجي تعتبر حفظ السلام الذي تقوم به الشرطة والمساهمات في قطاع الإصلاحيات والعدالة أمرا هاما في بناء مؤسسات الدولة المحلية التي يمكن أن تديرها السلطات المحلية حالما تنتهي بعثات حفظ السلام، ونحن نستفيد من التزاماتنا العديدة القائمة في ذلك الصدد في ليبريا ودار فور وجنوب السودان.

وعلينا نحن في الجمعية العامة أن نكفل تقديم كل الدعم الممكن للبلدان المساهمة بقوات وبشرطة تعمل في الميدان، بما في ذلك بتقديم التوجيه الواضح والمناسب في مجال السياسات. ومن أجل مصلحة البلدان المعنية، علينا ألا نتخلى عن تلك المسؤولية. وأناشد الجميع أن نعمل معا في الأمم المتحدة لتقديم ذلك التوجيه الملموس في مجال السياسات، لا سيما إذ نرى بعثات حفظ السلام تتطور إلى بعثات متعددة الأبعاد ومعقدة وتختلف بقدر كبير عن بعثات الأمم المتحدة المبكرة لحفظ السلام.

إن فيجي، باعتبارها دولة جزرية في منطقة المحيط الهادئ، تجدد تأكيد دعمها لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية ليست معرضة لشدة خطر آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وازدياد تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة فحسب، بل بالنسبة لبعضنا هي معرضة لتهديد وجودنا ذاته. ولذلك يجب أن تتسم استجابتنا لمحنة أشد الدول عرضة للخطر بالشعور اللازم بالإلحاح.

وسيكون عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ بالغ الأهمية للتصدي، بطريقة محددة للغاية وملموسة، للتحديات

التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو فرصة لكي يجدد المجتمع الدولي التزامه بتنفيذ القرارات والإتفاقات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ يناقش المجتمع الدولي مشهد التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك وضع خلف لإطار عمل هيوغو، علينا أن نضمن أن يأخذ أي نموذج جديد بعين الاعتبار الأخطار التي نواجهها ويتصدى لها. وهذا أمر هام على وجه الخصوص للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، حيث تفقد مئات الملايين من الدولارات في شكل خسائر اقتصادية نتيجة لما يسمى بالكوارث الطبيعية التي تقع كل عام. فحماية مكاسب التنمية والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الكوارث أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويجب أن تمضي قدما جهود الأمم المتحدة في القضاء على الاستعمار في سياق لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وفيجي عضو في اللجنة. ومن خلال الهيئة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعروفة بمجموعة الطليعة الميلانيزية، تعمل فيجي بالترافق مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الرابعة للإسراع بإنهاء الاستعمار.

واتخذت فيجي، لإصلاح وتطوير البنية الأساسية لهيكلها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نهجا شاملا يجمع إطارا وطنيا لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع سياسات ومبادرات فعالة وواقعية لإيصال النتائج مباشرة إلى الشعب الفيجي. ويؤتي ذلك النهج أكله. وحققت فيجي نسبة ٩٥ في المائة لتغطية خدمة الهاتف المحمول، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الثالث للاتصالات بالهاتف المحمول، واختتمت المزاد المفتوح الأول في المنطقة لسلسلة الجيل الرابع، وهي تقوم بتنفيذ عدد من المبادرات الابتكارية لزيادة إمكانية الحصول المعقول التكلفة على الهواتف المحمولة وتحسين الخدمات، بما في ذلك في أجزاء بلدنا النائية.

وأشاد الاتحاد الدولي للاتصالات إشادة خاصة بفيجي في استعراضه السنوي لإيصال أكثر من ١٥٠ بلدا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والخدمات إلى سكانها، باعتبارها بلدا ناميا. وتعادلت فيجي مع ثالث أكبر تحسينات في أي بلد واحتلت المرتبة الرابعة عالميا فيما يتعلق بالنسبة المئوية، إذ انها تحسنت بنسبة ١٤ في المائة.

وفيجي، باعتبارها البلد الأول الذي صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تحتفظ بالتزاماتها المتعلقة بالمحيطات في صميم سياستها الخارجية. ولئن كان يوجد بعض الانفصال بين ما هو وارد في الصكوك الدولية وما هو منفذ أو غير منفذ، فإننا يلزم أن نتخذ خطوات واضحة لترجمة الأقوال إلى أفعال بغية تسهيل الإدارة المستدامة لموارد المحيطات وتحقيق الإنصاف في قسمة المنافع العائدة من استخدام هذه الموارد.

واستضافت فيجي الشهر الماضي المنتدى الافتتاحي لتنمية جزر منطقة المحيط الهادئ. وتشكيل منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ يجعله المنظمة الوحيدة بين بلدان الجنوب في منطقة المحيط الهادئ التي ترتب لإنشاء منبر متعدد أصحاب المصلحة حيث يمكن للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني مناقشة العمل الذي يتعين علينا نحن سكان جزر منطقة المحيط الهادئ أن نقوم به لتحقيق التنمية المستدامة.

ونحن نتطلع إلى أن تكون الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة دورة مثمرة. وأود أن أؤكد مجددا على دعمنا الكامل وتعاوننا مع الرئيس آشي وجميع الأعضاء بغية النهوض بأهداف الأمم المتحدة وتطلعات المجتمع العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية لجمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به من فوره.

إصطحب السيد جوسايا ف. باينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية لجمهورية فيجي، من المنصة.

خطاب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعني كثيرا أن أرحب بمعالي السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فان رومبوي (المجلس الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام حينما اجتمعنا في الجمعية العامة، شاركنا في إدانة كون الحرب الاهلية السورية أودت بحياة أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص. وبعد عام، أدت الحرب إلى مقتل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الرجال والنساء والاطفال.

وتضاعف عدد اللاجئين، الذي بلغ ٠٠٠ ٢٥٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بحلول كانون الأول/ديسمبر ذلك العام، ثم تضاعف مرة أخرى في آذار/مارس، وبعد ذلك تضاعف مرة أخرى. واليوم، يوجد مليونا سوري خارج البلد، نصفهم من الأطفال، ووفقا للاتجاهات الحالية، كاد عددهم أن يصل إلى الضعف مرة أخرى وقد يصل عدد اللاجئين إلى ٥ ,٣ ملايين قبل نهاية العام. ولا يمكننا أن ندع هذه الدوامة لأعمال العنف الطائف والإجرامي تواصل سيرها المروع في قلب أكثر مناطق العالم غير المستقرة. فكيف ستكون الحالة حينما نجتمع مرة أخرى في العام المقبل؟

وببساطة لا يمكن احتمال مزيد من حالة شلل المجتمع الدولي حيال سوريا. وكان ذلك صحيحا في صيف هذا العام، ولكن الأسوأ لم يأت بعد. وقبل خمسة أسابيع، وفي ضواحي دمشق، كانت هناك عتبة جديدة للمأساة، وهي جريمة ضد الإنسانية، وردا عليها ازدادت الأخطار. ونحن الآن نمر بحالة جديدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانفراج الدبلوماسي الناشئ من أجل تحديد الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدمير هذه الأسلحة.

وهذا أمر هام في حد ذاته. ويجب علينا بالقطع تفادي حدوث سابقة مروعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وهي جريمة بشعة ضد الإنسانية. ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد لا غنى عنه وقد أكدت عليه حكومات دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ مرارا وتكرارا.

وبعد تقرير الأمين العام والجرد الذي قدمه النظام السوري لترسانته، ثمة ضرورة ملحة أن يتخذ مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، القرارات اللازمة لضمان التدمير السريع والآمن لمخزونات سوريا من الغاز السام والعوامل المؤثرة على الأعصاب. وسيكون اتخاذ مجلس الأمن لقرار واضح بمثابة منعطف، وأنا أنادي باتخاذ قرار كهذا.

فالتخلص من الترسانة الكيميائية السورية يمثل خطوة كبيرة في حد ذاته. وربما يكون هاما أيضا للديناميات الأوسع في المنطقة. ومن الواضح أن الصراع الذي يدمر سوريا يمثل انعكاسا للعديد من التوترات العميقة الجذور المنتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وهو يتغذى على هذه التوترات ويغذيها. ومن ثم، سيتعين، عند إيجاد حل لسوريا، أخذ الصورة الأوسع نطاقا في الاعتبار. ولذلك، فإن أي انفتاح سياسي هام للغاية، وحدوث انفراج بشأن الأسلحة الكيميائية يمكن أن يمهد لفتح أبواب أخرى. وسيكون أول شرخ في الجدار الأسود لقدر سوريا التعس.

ومن المفارقات أن هناك اليوم مجالا أكبر للمزيد من الأمل عما كان عليه الحال حتى قبل بضعة أسابيع. لأنه إذا جرى التقيد بالالتزامات والوفاء بالوعود فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، وإذا تسنى إعادة فتح خطوط الاتصال، وإذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق داخل المجتمع الدولي ومجلس الأمن – إذا أمكننا فعل ذلك فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، ستكون هناك فرص لأن نتمكن من القيام بذلك في مجالات أخرى.

ولا بد أن تكون هناك سبل لإتاحة الفرص. ولكن عندما تلوح فرص جديدة، يجب أن نغتنمها. وعندها فحسب

ستتحسن توقعات المستقبل بالنسبة لسوريا. والآن، فإن الوقت قد حان للعمل بنشاط من أجل عقد مؤتمر ”جنيف ٢“. ويجب على المجتمع الدولي أن ينخرط بشكل كامل وبجميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة. وتتمثل الأولوية رقم واحد في إقناع جميع الأطراف بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب على المقربين من دمشق والمقربين من المعارضة السورية ألا يدخروا وسعا لاجتذاب كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم كل الدعم اللازم لإيجاد تسوية سياسية.

وفي أماكن أخرى من المنطقة أيضا، يمكن بل ويجب اغتنام الفرص الجديدة، وخاصة في عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث تبدو احتمالات إحراز تقدم أفضل مما كانت عليه منذ فترة. فجميع الأطراف تعود إلى طاولة المفاوضات بجدية جديدة. والمعايير واضحة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ففلسطين وإسرائيل يجب أن تتمكنا من تحقيق تطلعاتهما المشروعة بوصفهما دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب على الطرفين اغتنام هذه الفرصة الآن.

كما نأمل أن تُترجم التوقعات الناشئة حاليا بخصوص القيادة الإيرانية الجديدة إلى خطوات ملموسة تصب في صالح الاستقرار الإقليمي والمحادثات النووية، حيث تحظى جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي، من خلال عمل مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ بقيادة الممثلة السامية كاثرين أشتون، بدعم الاتحاد الأوروبي الكامل. وهذان التطوران، المتعلقان بإسرائيل وفلسطين وبإيران – يمكن أن يعزز أحدهما الآخر. وفي ظل كل ما يحدث حاليا في المنطقة المحيطة بسوريا، يجب بذل جميع الجهود الممكنة لرسم المسار نحو إيجاد حل سياسي هناك.

وبمجرد أن يبدأ مؤتمر جنيف ٢، علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا. فالمهمة لن تكون سهلة – وإنهاء الحرب لم يكن قط مهمة سهلة. والأمر سيتطلب إرادة سياسية وروحا توافقية حقيقية ولكن يجب علينا أن نعي أن تكلفة التردد، وعدم الانخراط، ستكون أعلى من ذلك بكثير، وليس لشعب سوريا وحده. وكل يوم يمر له أهميته. فمع كل يوم من العنف الذي لا يُغتفر، يتعمق الشعور بالمرارة والصدمة ويحقق التطرف وأمراء الحرب مكاسب وتنتصر الكراهية واليأس. وبمرور كل يوم، يصبح تحقيق المصالحة في سوريا وما حولها أصعب.

ونحن في أوروبا نعلم أن المصالحة أصعب شيء. فلم تتفق بلدان قارتنا على العيش معا في سلام إلا بعد حروب عدة والكثير من الحروب الأهلية التي سقطت فيها أعداد هائلة من الضحايا، وهو ثمن لا نريد أبدا أن يضطر آخرون لدفعه. ونحن نعلم أن تحقيق المصالحة داخل بلد واحد أصعب حتى من تحقيقها بين عدة بلدان. فالتوقف عن الحرب شيء، والعيش معا مرة أخرى شيء آخر تماما.

وسوريا – كبلد وأمة – يجري تدميرها على نحو يصعب معه التعرف على معالمها. والأمر سيتطلب وقتا وشجاعة ومثابرة لبناء سوريا ديمقراطية ومتحدة وشاملة للجميع، حيث يمكن للسوريين كافة الشعور بالانتماء وحيث يتشاطرون جميعا مستقبلا مشتركا بغض النظر عن هويتهم وبصرف النظر عن دينهم. ولا بد من تحقيق وعود الربيع العربي في سوريا أيضا، تماما كما يجب أن يحدث في مصر وخارجها. والأمر في جوهره هو حنين مشترك إلى الديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية، وتلك رسالة قوية ما زلنا نؤمن بها.

ولكن على هذا المسار الطويل، سيحتاج السوريون إلى كل المساعدة التي يمكنهم تلقيها، تماما مثلما حصل الذين من قبلهم، بما في ذلك نحن في أوروبا، على دعم عند إصلاح دولهم. ويمكن للأمم المتحدة أداء دور هام في مساعدة البلد على إعادة بناء الوحدة الوطنية وفي مساعدة سوريا على إقامة

العدل في نهاية المطاف وضمان عدم الإفلات من العقاب وإخضاع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب للمساءلة.

ونحن الأوروبيين مستعدون للقيام بدورنا في مساعدة السوريين على إعادة بناء دولتهم، تماما مثلما نحن منخرطون اليوم على أرض الواقع في الجهد الإنساني في سوريا وفي البلدان التي انتقل إليها اللاجئون، ولا سيما في لبنان والأردن، حيث يثير الوضع بالغ القلق. وتعمل بلداننا ومؤسساتنا بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الغذاء والحماية والمأوى، فضلا عن المساعدة الطبية والتعليم. ونحن أكبر مانح للمعونات لسوريا وبفارق كبير، وقد قدمنا فعلا وبصورة مشتركة ١,٨ بليون يورو – حوالي ٢,٤ بليون دولار – ونعلم أنه ستكون هناك حاجة إلى المزيد من المعونات.

(تكلم بالفرنسية)

ونحن نفعل ذلك لأن أوروبا مستعدة لمواصلة القيام بدورها في العالم. وبالنسبة للعديد من البلدان، سواء في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو البحر المتوسط أو بحر قزوين، يمثل الاتحاد الأوروبي شريكا مخلصا في التنمية والسلام والأمن، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الازدهار العالمي من خلال التجارة المفتوحة. ونحن شريك قوي في محاربة التطرف والهمجية اللذين تمثل الأحداث التي وقعت مؤخرا في كينيا وباكستان والعراق مظاهر مأساوية لهما.

وعلى الرغم من الأزمة المالية التي تمتحن اقتصاداتنا، فإننا لا نتنصل من مسؤولياتنا في العالم. وعلى الرغم من الأزمة، أبقينا على كل التمويل الأوروبي للتنمية والعمل الإنساني في ميزانيتنا الأوروبية المشتركة، حتى ونحن نقلص حجمها. وعلى الرغم من الأزمة، فإننا نحافظ على التزامنا السياسي والمالي في مجال مكافحة تغير المناخ في أوروبا والعالم وسنقدم دعمنا الكامل للمؤتمر الدولي في باريس في عام ٢٠١٥.

في الواقع، ورغم الأزمة، قام الاتحاد الأوروبي بإيفاد ما لا يقل عن خمس بعثات أوروبية مدنية أو عسكرية جديدة، على مدى العامين الماضيين بهدف دعم إعادة الإعمار في مالي وجنوب السودان وإعادة إرساء الأمن في منطقة الساحل وعلى طول الحدود الليبية، وقبالة السواحل الصومالية. وعلاوة على ذلك، جددنا في عام ٢٠١٣، الولايات التنفيذية في أفغانستان وجورجيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. في مناطق الأزمات والصراعات، يتكون الوجود الأوروبي في الميدان من أطباء ومساعديين طبيين ومهندسين زراعيين ومهندسين، ويشمل أيضا القضاة ورجال الشرطة والعسكريين، الرجال والنساء، الذين يساعدون نظراءهم المحليين في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلد، وإعادة فرض النظام وسيادة القانون، واستعادة الإحساس بالعدالة وبناء الثقة في المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أوروبا لا تتخلى عن دورها، رغم الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية. إن الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في هذه المدينة بالذات قبل خمس سنوات، هزت أوروبا وجلبت اليها الاختلالات العالمية التي عملنا جاهدين للتصدي لها. إننا ننظم بيتنا ونتوقع من الآخرين القيام بالشيء ذاته. ويتعين تصحيح الاختلالات الداخلية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية في البلدان في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لنا، بدأت النتائج تظهر. واليوم منطقة اليورو في حالة مالية أفضل مما كانت عليه قبل ١٢ شهرا. والتهديد الوجودي لمنطقة اليورو انتهى، ونحن نركز الآن بشكل كامل على تحسين فرص العمل والنمو. لقد بدأنا بذل جهود بعيدة الأثر، تركز على الأجل الطويل. وسيستغرق الأمر وقتا قبل ظهورالنتائج، فيما يخص النمو الاقتصادي القوي وفرص العمل، لكن بمجرد أن تبدأ في الظهور، كما هو الآن، فإنها ستكون أطول أمدا. وفي العام المقبل يتوقع نمو اقتصاد مجمل الـ ٢٨ بلدا من بلداننا، باستثناء بلد واحد.

ولا يمكن الاستهانة بإرادتنا السياسية للحفاظ على الوحدة الأوروبية، لقد أظهرناها على مدى السنوات الخمس الماضية، لأن المشروع السياسي، في نهاية المطاف، هو الذي يوحدنا : يجمع بين البلدان، ويجمع بين الشعوب.

(تكلم بالفرنسية)

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يمكن للمجتمع الدولي هنا في نيويورك، ويجب عليه لم الشتات. ومن مسؤوليتنا المشتركة، التي نشترك في تحملها جميعا نحن الحاضرين هنا اليوم، ترجمة الإشارات الإيجابية إلى إحراز تقدم ملموس لتحقيق السلام والرخاء. ولذلك فإنني أدعو للتفاوض والحوار وإبرام اتفاقات دولية على أساس الاقتناع، بأن التقدم السياسي الدولي يحدث من خلال التبادل الحر للأفكار بين البلدان، وهذا ما يشكل أساس هذه المنظمة بالذات.

و ينطبق ذلك على سوريا، فيما يتعلق بكل من الأسلحة الكيميائية وجنيف اثنان. كما ينطبق على عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى المحادثات النووية مع إيران. لكنه ينطبق أيضا على جميع التحديات العالمية الكبيرة الأخرى. ويمكن بل ويتعين أن يبرز من هنا من نيويورك زخم جديد، فيما يخص الاجتماعات العالمية الهامة القادمة بشأن تغير المناخ، في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر، وبشأن التجارة الحرة في بالي في كانون الأول/ديسمبر، أو بشأن التنظيم المالي في مجموعة الـ ٢٠ في بريسبان العام المقبل. وتبادل وجهات النظر التي تؤدي إلى العمل هو في حد ذاته تعبير عن الأمل، ونحن بحاجة على وجه التحديد إلى الأمل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأمل في متناولنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، من المنصة.

خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني جدا أن أرحب بصاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، دولة رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

صاحب السمو الشيخ الصباح (الكويت): يسرني في البداية أن أتقدم باسم حكومة الكويت وشعب الكويت بخالص التهنئة لكم ولبلدكم الصديق أنتيغوا وبربودا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة في العمل الدولي سوف تمكنكم من إدارة أعمالها بحنكة واقتدار، متمنيين لكم دوام التوفيق والنجاح. كما أود التوجه بالشكر إلى سعادة السيد فوك يريمتش على جهوده خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

ولا يفوتني في هذا المقام، الإشادة بالجهود الكبيرة والمتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون في قيادة هذه المنظمة والعمل على نشر رسالتها السامية، الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين لتحقيق تطلعات دول وشعوب العالم، في عالم أفضل يضمن حياة كريمة لكل البشر.

تدين دولة الكويت وبشدة العمل الإرهابي المشين الذي وقع في أحد المراكز التجارية في نيروبي يوم السبت ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ونتقدم لحكومة وشعب جمهورية كينيا الصديقة

ولأسر الضحايا بأحر التعازي، كما نود أن نؤكد على دعمنا الكامل لمملكة البحرين الشقيقة ولكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها للمحافظة على أمنها واستقرارها ورفاهية مواطنيها.

يمثل حفظ السلم والأمن بشقيه الإقليمي والدولي، أهمية كبيرة في أولويات السياسة الخارجية لدولة الكويت، والتي تستند في مبادئها وأهدافها إلى ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام المتصلة بالقانون الدولي الداعية إلى بناء جسور الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز المفاهيم المرتكزة على التعايش السلمي وكذلك العمل على اتباع الوسائل والحلول السلمية لتسوية النزاعات والخلافات.

وقد احتفلت دولة الكويت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بالذكرى الخمسين للمصادقة على دستورها الذي كان بمثابة خلاصة لتجربة متميزة عكست العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي آلت بانسيابية تاريخية إلى ممارسة ديمقراطية ومشاركة شعبية تجسدت فيها معاني وقيم التطور والنماء السياسي التي ارتكزت إلى السلام والعمل والحرص على تطوير وتعزيز العلاقات بين الدول المجاورة وفق مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتسامي على جراح الماضي في سبيل رسم مستقبل أفضل للمنطقة والعالم.

وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالعلاقات الثنائية مع جمهورية العراق وجهود الحكومة العراقية لتنفيذ التزاماتها الدولية تجاه دولة الكويت، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فقد شهدت علاقاتنا الثنائية تطوراً إيجابياً ملموساً من خلال التواصل على أعلى المستويات بين قيادتي البلدين، متجاوزين الخلافات السابقة بينهما، متطلعين إلى تعزيز وتطوير العلاقة الثنائية في المستقبل لما فيه خير ومصلحة شعبي البلدين.

كما أننا نتطلع إلى تعاون حقيقي مع جمهورية العراق للكشف عن رفات المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة أيضاً، والبحث الجاد عن الأرشيف الوطني لدولة الكويت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) الذي جاء نتيجة للتفاهم الذي تم التوصل إليه لنقل مسؤوليتهما ومتابعتهما من المنسق الدولي الرفيع المستوى إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأمين العام وحرصه على تسريع إنهاء هذين الملفين والكشف عن مصير بقية المفقودين وإنهاء المعاناة الإنسانية لأسرهم.

مضى أكثر من سنتين ونصف السنة على اندلاع الأزمة في سوريا، تلك الأزمة التي تجاوزت وصف الكارثة الإنسانية، لتقترب وبشكل متسارع من وصف النكبة، مع تعاظم أرقام الضحايا وتضاعف أعداد المفقودين والنازحين، داخلياً وخارجياً، وتكرار مشاهد الدم والعنف والدمار والقهر والانتهاك لأبسط معاني وقيم الإنسانية، بحيث باتت عائقاً لأي حلول قريبة قادرة على احتوائها، رغم الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلت على المستويين الإقليمي والدولي. وقد بات مجلس الأمن أمام مسؤولية تاريخية مفصلية للبدء في خطوات جادة وملموسة تكفل إيجاد حلول تضمن حقن دماء الأشقاء من الشعب السوري وتحقق مطالبهم وتعيد الأمن والاستقرار لبلدهم.

واستجابة لمعاناة الشعب السوري جراء تراكم الأزمة ونتائجها المدمرة، استضافت دولة الكويت في كانون الثاني/يناير الماضي المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الحالة الإنسانية في سوريا. وقد حقق هذا المؤتمر النتائج المرجوة منه، بعد أن تجاوزت التعهدات والمساهمات مبلغ ١,٥ بليون دولار المستهدف، ساهمت دولة الكويت بـ ٣٠٠ مليون دولار من إجمالي المبلغ وتم تسديدها بالكامل لعدد من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، التي ترجمت على أرض الواقع في شكل مساعدات إغاثية عاجلة للشعب السوري في الداخل والخارج. ولا يفوت دولة الكويت أن تتقدم بالشكر لكافة

الدول المشاركة في مؤتمر المانحين والتي عكست مشاركتها اهتمامها وقلقها لتدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا.

إننا ندرك جميعاً أن صون السلام والأمن هو الباب الرئيسي لبقية أبواب الحياة الكريمة والرخاء والإبداع الإنساني، وأن عوامل التنمية بكافة مجالاتها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية، لا يمكن لها أن تعمل في ظل انعدام أو انحسار عوامل الأمن والسلم.

ومنطقة الشرق الأوسط ما زالت تعاني من تحديات مزمنة عملت على تعطيل الرؤية المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليمي والدولي، إضافة إلى احتقان الأوضاع السياسية والأمنية فيها، وذلك لانعدام الثقة بسبب استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية غير المشروعة على الأرض الفلسطينية المحتلة واستمرار حصار قطاع غزة واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي، تلك الممارسات التي بلغت حدتها بعد حصول دولة فلسطين على صفة الدولة المراقب في المنظمة.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن المجتمع الدولي هو من يمتلك القدرة على تحقيق معادلة السلام الصعبة. وفي هذا المقام، نثمن الجهود المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية في إحداث انفراجة في عملية السلام، آملين في مواصلة الجهود والضغط على إسرائيل لحملها على القبول بقرارات الشرعية الدولية.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإن دولة الكويت تدعم باستمرار الجهود القائمة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبما يضمن لجهود جمهورية إيران الإسلامية وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورقابتها. كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون الكامل مع الجهود الدولية المبذولة والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأيضاً التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ قراراتها للخروج من هذه الأزمة التي خيمت لسنوات عديدة على المنطقة وأثارت الشكوك وأشاعت أجواء من عدم الاستقرار والتوتر.

احتفلت دولة الكويت هذا العام بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى هذه المنظمة العريقة. وقد حرصت منذ ذلك الوقت على تقديم الدعم للعديد من الوكالات والأجهزة والمنظمات التابعة لها بفعالية كبيرة، إيماناً منها بأهمية العمل الدولي المشترك في ظل تعاظم وتزايد التحديات على كافة الأصعدة والمستويات، حيث بات المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة أمام محكِ حقيقي لاختبار الإرادة الدولية والشراكة العالمية في مواجهة تلك التحديات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بك (جزر سليمان).

لقد مثل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية تحولاً كبيراً في قدرة الأمم المتحدة على حشد الإرادة السياسية العالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، معبرة بذلك وبصورة واضحة عن مدى نجاح الإرادة الدولية وجدوى الشراكة العالمية. إلا أن بروز تحديات رئيسية جديدة مرتبطة إما باختلالات أمنية ناتجة عن عدم الاستقرار وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتحديات متصلة بالتدهور البيئي الذي يهدد عالمنا، وغيرها من التحديات الطارئة الخطيرة يفرض علينا كمجتمع دولي حتمية إعادة التفكير بإعداد خطة شاملة وطموحة للتنمية، بحيث تكون استكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع أهداف للتنمية المستدامة ودمجها بشكل يتفق مع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، بغية إحداث نقلة فريدة من نوعها في شراكة متجددة تستكمل البناء على الأسس العلمية لإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦) المعقود في البرازيل، وذلك لمساعدة

الشعوب التي مثلت لها تلك الأهداف أملاً في إيجاد عالم وحياة أفضل، خاصة في أقل الدول نمواً، أو تلك التي ما زالت تتعافى من الصراعات والتراعات. وفي هذا السياق، نشير إلى أهمية إيلاء المجتمع الدولي اهتماماً دقيقاً لدعم أسس التنمية لتحقيق الأمن والاستقرار في كل من الصومال وأفغانستان.

ودولة الكويت، إذ تعد دولة نامية، إلا أنها منذ استقلالها في عام ١٩٦١، أولت اهتماماً كبيراً لتقديم المساعدة العينية والمادية للدول النامية والدول الأقل نمواً من خلال آليات ومبادرات عديدة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مؤسسة مركزية كويتية ملتزمة التزاما ثابتا بتنفيذ وعودها وسياساتها المتعلقة بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة للمحتاجين على أرض الواقع. وما برح الصندوق منذ إنشائه، وبعد أن تجاوز محيطه العربي، يوسع أنشطته ومساعداته الإنمائية حتى شملت البلدان الآسيوية والأفريقية وبلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية..

وفي ذلك الصدد، قدمت دولة الكويت تمويلاً مؤقتاً قدره ٥٠٠ مليون دولار للجمهورية اليمنية للمشاريع الإنمائية في إطار البرنامج المؤقت للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتهدف تلك المساهمة إلى دعم الانتقال السلمي للسلطة عملا بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، اللتين ترميان إلى إنهاء الأزمة في اليمن، وإعادة إحلال الأمن والاستقرار هناك، وإعادة تأهيل القطاعات الإنمائية من أجل الوفاء بالتطلعات المشروعة للشعب اليمني في العيش في سلام وأمن من خلال توطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

وقد استضافت دولة الكويت العديد من مؤتمرات القمة والاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، مما يعكس اهتمامها الكبير بتعزيز وتكثيف الأنشطة الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف من خلال استعراض تدابير التعاون والتنسيق في العديد من المجالات الهامة والسياسية. وقد ركزت جميعها على جملة من المسائل والتحديات والآمال والتطلعات، ودعمت مبادرات ترمي إلى خلق ظروف أفضل لجميع شعوب المنطقة والعالم.

وتوسيعاً لنطاق ذلك النهج القائم على التنسيق وروح الريادة في الأعمال، ستستضيف دولة الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر القمة العربية الأفريقية الثالثة في إطار موضوع ”شركاء في التنمية والاستثمار“. ويحدونا الأمل في أن تحقق هذه المبادرة نتائج تعمق أسس التعاون العربي الأفريقي وتفتح آفاقاً جديدة للاستقرار والتنمية والتعاون بين شعوب وبلدان هاتين المنطقتين. كما ستستضيف دولة الكويت الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك القمة الخامسة والعشرين لجامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠١٤.

وفي الختام، أؤكد مجددا التزام دولة الكويت بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما أؤكد إيمان الكويت بأهمية أن تفي جميع الدول بما تعهدت به من التزامات في الاتفاقات والمؤتمرات الدولية. فمن شأن ذلك أن يساعد في البحث عن حلول عادلة ومنصفة للتهديدات والتحديات العالمية التي تواجهنا في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد إنريكو ليتا، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد إنريكو ليتا، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد نريكو ليتا، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ليتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن أصبح وضع حد للأزمة العالمية أخيرا في متناول أيدينا، لا بد لنا اليوم من أن نجعل تحقيق النمو والتنمية أولى أولوياتنا. في السنوات العشر الماضية، أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن علينا أن نعمل بجهد أكبر. ويجب أن نمكن للأفراد والمجتمعات المحلية، وإن نزيد من قدرة النظم الاقتصادية والاجتماعية على التكيف مع التغيرات السريعة في عالمنا المعقد.

وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن نعالج الأسباب الجذرية للمشاكل التي يعاني منها عالمنا بدلا من أن يقتصر جهدنا على معالجة الآثار الجانبية. إن التنمية المستدامة هي أفضل العلاجات الممكنة، وفقاً لما خلص إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. بناءً على ذلك الاقتناع، اشتركت إيطاليا في تيسير إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو منتدى كوني العضوية. كما نؤيد تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح الجزئي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يقترن تعزيز التنمية المستدامة بانتشار المبادئ الديمقراطية. ونحن نؤيد اتساق أهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن التنمية لا يمكن ببساطة اختزالها في النمو الاقتصادي والإحصاءات. يجب أن يتجاوز اهتمامنا الناتج المحلي الإجمالي، وأن نولي اهتماماً كافياً لمفهوم ”جودة الحياة“ الأكثر شمولا.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور حقوق المرأة والمساواة الجنسانية. وعلى الرغم من أن النساء يزرعن أكثر من نصف الغذاء المنتج في العالم، فإنهن يمثلن ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر ويعانون من الجوع. إن زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي تعني المزيد من المساواة والنمو.

وكما يشير تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1)، فقد تحققت في الـ ١٣ عاماً الماضية بعض المكاسب في مجال مكافحة الفقر. لكن على الرغم من أوجه التحسن الملموسة هذه، فإن واحداً من كل ثمانية أشخاص في العالم ما زال يعاني من سوء التغذية. ينبغي أن يكون الأمن الغذائي من مجالات العمل ذات الأولوية. وهو يجمع ما بين الحاجة إلى العمل على الصعيد المحلي وعلى الصعيد العالمي. ويتضمن بعض أكثر المسائل أهمية في عالم اليوم: وجود علاقة مستدامة بين الاستهلاك والإنتاج، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وغير ذلك كثير.

وتسهم إيطاليا مساهمة محددة في مسألة الأمن الغذائي من خلال معرض إ ميلانو عام ٢٠١٥. والموضوع هو ”إطعام سكان الكوكب: الطاقة من أجل الحياة“وقد وافق حتى الآن أكثر من ١٣٠ بلدا على المشاركة. وسوف تغتنم إيطاليا معرض ميلانو بإيطاليا فرصةً لتبادل أفضل الممارسات في الاستدامة العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ونعتزم إنشاء شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص. وكما أكدت على ذلك في اجتماع عقد مؤخرا مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في روما، فإن إيطاليا ترى أن الوقت قد حان للشروع في مبادرة عالمية جديدة بشأن الغذاء. ولذلك فإن مشاركة الأمم المتحدة في معرض إكسبو لعام ٢٠١٥ في غاية الأهمية. ينطوي اتباع نهج متكامل للتنمية أيضا على التركيز على أبعادها الاجتماعية.

وتبرز الزيادة المتوقعة للسكان في العالم واحدة من أخطر المشاكل الحالية. وأشير هنا إلى البطالة على الصعيد العالمي، لا سيما في صفوف الشباب.

وتؤثر هذه الظاهرة على كل جزء من العالم، بما في ذلك أوروبا وبلدي. ونحن نريد أن نجمع بين التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والأوروبي لشن حربنا ضد البطالة.

وترى إيطاليا أن من الأهمية بمكان التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي المحرك الحقيقي للعمالة. وهذه الشركات مؤهلة جيدا لتهيئة فرص العمل للشباب، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وفي أوروبا، ثمة نسبة ٨٥ في المائة من فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص تهيئها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي قطاع العمل، يجب أيضا إيلاء اهتمام كبير للأشخاص ذوي الإعاقة.

وهناك مئات ملايين الناس في جميع أنحاء العالم يصبحون مهاجرين، وهذه ظاهرة تؤثر على الدول المتقدمة النمو والبلدان الأصلية معا. وموقع إيطاليا الجغرافي يجعلها مكانا لدخول آلاف المهاجرين. وعلى الصعيد الوطني، نحترام حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، ونحاكم المجرمين المتورطين في الاتجار بالبشر. وفي الوقت نفسه، نعزز التعاون الدولي مع بلدان المصدر والمرور العابر.

وبالنسبة إلى هذا الموضوع الهام، أود أن أقتبس من كلام البابا فرانسيس، الذي قرر زيارة جزيرة لامبيدوسا الصغيرة هذا الصيف. لقد جاء برسالة دعم لآلاف المهاجرين الذين يصلون إلى هناك من أفريقيا كل عام. وينبغي لنا جميعا أن نكافح ما أسماه ”عولمة اللامبالاة“، ونشعر بمعاناة المهاجرين كأننا منهم.

وإدراكا منا بأن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد على الصعيدين الوطني والدولي، نتطلع إلى مؤتمر القمة الثاني للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في نيويورك خلال تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاستقرار والأمن والسلام. ومنذ اندلاع الصراع في سوريا، تؤكد الحكومة الإيطالية على أهمية الحفاظ على دور الأمم المتحدة كراعية للسلام في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، ندين بشدة ما حدث في سوريا بشأن الأسلحة الكيميائية. فلا يمكننا أن نقف غير مبالين حيال الانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية الدولية.

وتدعو إيطاليا جميع أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الأطراف المؤثرة الدولية الأخرى ذات الصلة إلى عدم ادخار جهد في البحث عن حلول سياسية. لهذا السبب، رحبت الحكومة الإيطالية بإطار جنيف للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. ونحن نؤيد بشدة العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن بهدف حمل سوريا على المشاركة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يسعنا أن نقبل باستمرار تدهور الوضع الإنساني في سوريا وفي البلدان المجاورة. وندعو، مرة أخرى، جميع الأطراف المعنية بالصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا. ويجب أن تتوفر حماية فعالة للمساعدات الإنسانية.

لقد كثفت إيطاليا تقديمها المساعدات الإنسانية، خاصة إلى اللاجئين. وتؤكد إيطاليا تعهدها بتقديم مبلغ ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وتعتزم تقديم دعم أكبر لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. وفي مؤتمر قمة مجموعة ال ٢٠ الذي انعقد في سانت بطرسبرغ، أعلنا عن عزمنا على تنفيذ مبادرات إنسانية جديدة ومبادرات في حالات الطوارئ، بمبلغ إضافي قدره ٥٠ مليون دولار. وسأعمل على تنفيذ هذا التدبير لدى عودتي إلى روما يوم الجمعة.

وسوف نواصل إبقاء موضوع الصومال عاليا على جدول أعمالنا. وكما أكدت للرئيس حسن شيخ محمد في روما قبل بضعة أيام، إيطاليا على استعداد لمساعدة السلطات الصومالية في جهودها الرامية إلى إرساء الأسس لإقامة دولة اتحادية فعالة وموحدة.

وتعقد إيطاليا، إلى جانب إثيوبيا، اجتماعا وزاريا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بمنتدى شركاء التنمية، هنا في نيويورك يوم غد بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر، لمناقشة موضوع الصومال.

وتقوم إيطاليا، بوصفها أكبر مساهم في ليبيا، بدعم هذا البلد لتحقيق الاستقرار والتحول إلى الديمقراطية، ونظل ملتزمين التزاما كاملا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقبل نهاية السنة، ستستضيف إيطاليا في روما المؤتمر الدولي الثاني المعني بليبيا، الذي نعده إلى جانب السلطات الليبية، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وغيرهما من الشركاء.

وتكرر إيطاليا التزامها القوي بتحقيق استقرار مالي ومنطقة الساحل. فعلى الصعيد الوطني، نعمل حاليا على تمويل التدريب لشرطة الحدود في مالي والنيجر. ونحن نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن منطقة الساحل. والاستراتيجية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، رومانو برودي، مثال جيد على زيادة الجهود والموارد.

إن إيطاليا سابع أكبر مساهم في الميزانية العامة للأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٦، وعلى الرغم من القيود المالية، نحن أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من بين البلدان الغربية. إننا نظهر التزامنا بالسلام والاستقرار من خلال مشاركتنا في ١٠ بعثات مختلفة للأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، من البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط إلى أفريقيا وأفغانستان.

وتشارك إيطاليا في المبادرات الدولية المتصلة بالسلام والأمن، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، التي صدقنا عليها بالفعل. وثمة مبادرات أخرى ذات صلة تشمل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتعتقد إيطاليا أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي للتعايش السلمي بين الأمم. وستواصل سياستنا الخارجية التركيز على الشؤون الاجتماعية والإنسانية وحماية حقوق الإنسان. وأينما تكون حقوق الإنسان عرضة للخطر، فإن السلام والأمن العالميين يكونان أيضا عرضة للخطر.

وستواصل إيطاليا بذل جهودها الرامية إلى تحسين الدفاع على نحو أفضل عن الفئات الأكثر عرضة للعنف والتمييز. ويجب أن تركز أعمالنا وأفكارنا على الفئات الأكثر عرضة للخطر: النساء، والأطفال، والأقليات الدينية والعرقية، والمثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والعاملون في المجال الإنساني.

إن الفظائع التي ارتكبت مؤخرا في باكستان توضح مرة أخرى أهمية مسألة التسامح الديني. وينبغي للجمعية العامة ألاّ تتوقف أبدا عن مواجهة الكراهية والتطرف على الصعيد الديني.

وفي الوقت نفسه، ستواصل إيطاليا دعم حملة الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ستتولى إيطاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي. نحن نريد الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر انفتاحا على العالم. وهذا يعني المزيد من السياسة الأوروبية الخارجية، أو بالأحرى العالمية. وهذا يعني أيضا المزيد من التبادلات التجارية مع بقية أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، سوف نستضيف مؤتمر القمة المقبل لاجتماع آسيا – أوروبا، وذلك في ميلانو خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وإنني على اقتناع بأن أوروبا ذات الادارة الجيدة يمكنها أن تعمل كطرف فاعل على الصعيد العالمي. ومثال جيد على ذلك هو سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، التي نجحت في جلب الاستقرار إلى منطقة البلقان خلال فترة زمنية قصيرة جدا. ولقد حان الوقت كي يضطلع الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بدور قيادي على الساحة العالمية. ونحن في أوروبا يجب أن نعمل الآن لتحقيق المزيد من الوحدة والحكم الأكثر فعالية.

وبالنسبة إلى موضوع التكيف مع عالم متغير، اسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى إصلاح مجلس الأمن.

إن إيطاليا، بوصفها عضوا بارزا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تعتقد إعتقادا راسخا بأن إصلاح مجلس الأمن أمر ضروري للغاية. بيد أن، اعتماد أي إصلاح من هذا القبيل سيتطلب توافقا في آراء أغلبية كبيرة من الأعضاء. نحن بحاجة إلى تحديث مجلس الأمن ليواكب عالم اليوم، وزيادة مساءلته وشفافيته وفعاليته. وبغية سد الفجوة بين النماذج المختلفة للإصلاح، ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تكون مستعدة للدخول في الجولة المقبلة من المفاوضات بدرجة أعلى من المرونة والانفتاح على التوصل إلى حلول توفيقية.

ينتظرنا العديد من التحديات. وستسهم إيطاليا في التصدي لتلك التحديات بوصفها عضوا فاعلا في المجتمع الدولي في إطار من الحكم العالمي المعزز. نقطع هذا الالتزام أمام الجمعية العامة، ونقطعه أمام المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنريكو ليتا، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.